– جامعة قاصدي مرباح، ورقلة الجزائر–

كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم الاقتصادية

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي

في ميدان: علوم اقتصادية والتسيير وعلوم تجارية

فرع: علوم اقتصادية، تخصص اقتصاد نقدي وبنكي

بعنـــوان:

دور التشخيص المالي في تقييم الأداء المالي للبنوك الإسلامية والتقليدية دراسة حالة بنك السلام الجزائر والبنك الوطني الجزائري خلال الفترة 2016– 2020

من إعداد الطالب: محمد عبودة

اشرف بحمـد

نوقشت وأجيزت علنا بتاريخ 2022/06/11

أمام اللجنة المكونة من السادة:

الدكتور:	**بونقاب مختار**	**(أستاذ – ، جامعةورقلة)**	**رئيسا**
أ/ الدكتور:	**بن ساسي عبد الحفيظ**	**(أستاذ محاضر–ب– ، جامعة ورقلة)**	**مشرفا ومقررا**
الدكتور:	**شماخي بوبكر**	**(أستاذ – ، جامعة ورقلة)**	**مناقشا**

السنة الجامعية 2022/2021.

–جامعة قاصدي مرباح، ورقلة الجزائر–

كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم الاقتصادية

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي

في ميدان: علوم اقتصادية والتسيير وعلوم تجارية

فرع: علوم اقتصادية، تخصص اقتصاد نقدي وبنكي

بعنـــوان:

دور التشخيص في تقييم الأداء المالي للبنوك الإسلامية والتقليدية
دراسة حالتي بنك السلام الجزائر والبنك الوطني الجزائري خلال الفترة 2016– 2020

من إعداد الطالبين: عبودة محمد

بحمد اشرف

نوقشت وأجيزت علنا بتاريخ 2022/06/11

أمام اللجنة المكونة من السادة:

الدكتور:	**بونقاب مختار**	**(أستاذ – ، جامعة ورقلة)**	**رئيسا**
أ/ الدكتور:	**بن ساسي عبد الحفيظ**	**(أستاذ محاضر–ب– ، جامعة ورقلة)**	**مشرفا ومقررا**
الدكتور:	**شماخي بوبكر**	**(أستاذ – ، جامعة ورقلة)**	**مناقشا**

السنة الجامعية 2022/2021.

الإهداء

إلى من وضع المولى – سبحانه وتعالى –الجنة تحت قدميها، ووقَّرها في كتابه العزيز...(أمي الحبيبة).

إلى أبي الهُ وقَّر حفظه وأطال في عمره، والذي لم يتهاون يوم في توفير سبيل الخير والسعادة لي..

إلى زوجتي ورفيقة الكفاح في مسيرة الحياة.

إلى أصدقائي الذين أشهد لهم بأنهم نعم الرُّفقاء في جميع الأمور..

إلى زملائي ومعارفي الذين أُجلُّهم وأحترمهم..

إلى أساتذتي في كلية العلوم الاقتصادية

أُهدي لكم هذا البحث.

محمد عبودة

الإهداء

"كن عالما.فإن لم تستطع فكن متعلما، و إن لم تقدر فكن متعلما، و إن لم تقدر أحب العلماء، فإن لم تستطع فلا تبغضهم"

إلى روح أمي الطاهرة رحمة الله عليها

إلى أبي و إخوتي حفظهم الله عز و جل

إلى كل العائلة الكريمة إلى زملاء الدراسة متمنيا لهم التوفيق

إلى جميع الأصدقاء

أسأل الله أن يجعله نبراسا لكل طالب علم.

أشرف بحمد

شكر وتقدير

نتوجه بالشكر والتقدير لسعادة الاستاذ المشرف الدكتور عبد الحفيظ بن ساسي

الذي كان بعد الله عز وجل المعين على إتمام هذه الدراسة وتحكيم خطتها.

كما نتوجه أيضا بالشكر للأساتذة المدرسين الذين نقف أمامهم وقفة إجلال واحترام لما قدموه لنا من معلومات وما بذلوه من جهود نحونا ومساعيهم في إنارة دروبنا بشموع العلم المضيئة.

كما على أنسى أن أقدم تشكراتي إلى زميلاتي وزملائي الذين كان لهم الدور في تشجيعنا ومساهماتهم وتحفيزاتهم .

إن قلنا شكرا فلم نوفيكم حقا. سعيتم فكان السعي مشكورا.

الملخص:

هدفت هذه الدراسة إلى التطرق إلى ماهية التشخيص المالي للبنوك ، و إلى إمكانية تطبيقه في البنوك الإسلامية كما هو الحال في البنوك التقليدية، كما تتطرق أيضا إلى دور هذا الأخير في تقييم الأداء المالي للبنوك بنوعيها، وإسقاط الدراسة عل بنك السلام الجزائري بإعتباره نموذج للبنوك الإسلامية وعلى البنك الوطني الشعبي كنموذج عن البنوك التقليدية، ومقاربة النتائج المتوصل إليها من خلال الإشكالية التالية:

–ما مدى فعالية التشخيص المالي في تقييم الآداء المالي في بنك السلام و البنك الوطني الجزائري ؟

إستخدمت هذه الدراسة أحد نماذج تقييم الأداء المالي ألا وهو نموذج العائد على حقوق الملكية، لتشخيص وتقييم الأداء المالي لنوعي البنوك وذلك بالاعتماد على القوائم المالية المتمثلة في الميزانية وعلى جدول حسابات النتائج المستخرجة من التقارير السنوية للبنوك لمدة خمس سنوات، كما إستخدمت هذه الدراسة برنامج الإكسل كما إعتمدت على المنهج الوصفي التحليلي و كذلك منهج دراسة حالة في الدراسة التطبيقية.

توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج من أهمها : التشخيص المالي فعال إلى حد كبير في تقييم الآداء المالي لبنك السلام و البنك الوطني الجزائري .

الكلمات المفتاحية: تشخيص مالى، أداء مالى، بنوك إسلامية، بنوك تقليدية، آليات تقييم آداء، بنك السلام

Abstract:

This study aimes to address the nature of the financial diagnosis of banks, and the possibility of its application in Islamic banks as in the case of traditional banks, also addresses the role of the latter in evaluating the financial performance of both types of banks, and projecting the study to the'' Algerian Salam Bank'' as a model for an Islamic banks and , ''Banque Nationale Populaire'' as a model for traditional banks, and the approach of the results reached through the following problem:

How effective is the financial diagnosis in evaluating the financial performance of ''Al Salam Bank and BNA''?

This study applies evaluation models one of the financial performance, which belongs to the equity model, to diagnose and evaluate the financial performance of the two types of banks, based on the financial statements represented in the budget and the table of accounts for the results extracted from annual banks reports for a period of five years. This study also applies the Excel program as It relied on the descriptive analytical method.

The study concludes that financial diagnosis is mandatory for all types of the banks so that we can judge with integrity and to reach an accurate, arbitrary assessment evaluation

Key words: financial diagnosis, financial performance, Islamic banks, conventional banks, performance evaluation mechanisms, Al Salam Bank Algeria and the National Bank of Algeria.*

.

قائمة المحتويات

المحتويات	الصفحة
الإهداء	**III**
الشكر	**IV**
ملخص الدراسة	**V**
قائمة المحتويات	**VI**
قائمة الجداول	**VII**
قائمة الأشكال	**VIII**
قائمة الملاحق	**IX**
مقدمة	**أ– ت**
الفصل الأول: الأدبيات النظرية و التطبيقية للتشخيص المالي و تقييم الأداء المالي	
تمهيد	**2**
المبحث الأول: **مفاهيم حول التشخيص المالي و تقييم الأداء المالي**	**3**
المبحث الثاني: **دراسات سابقة حول الأداء المالي و تقييم الأداء المالي**	**16**
خلاصة الفصل	**24**
الفصل الثاني: تقييم الأداء المالي لبنك السلام الجزائر و البنك الوطني الجزائري بإستخدام نموذج العائد على حقوق الملكية	
تمهيد	**22**
المبحث الأول: **طريقة و أدوات الدراسة**	**29**
المبحث الثاني: **عرض لنتائج الدراسة ومناقشتها**	**35**
خلاصة الفصل	**45**
خاتمة	**47**
المراجع	**50**
الملاحق	**54**
الفهرس	**68**

قائمة

الجداول والاشكال

قائمة الجداول

رقم الجدول	عنوان الجداول	الصفحة
الجدول رقم (1-1)	مقابلة عنصري التشخيص المالي و تقييم الأداء المالي	15
الجدول رقم (2-2)	العناصر المالية المستعملة في تطبيق نموذج العائد على حقوق الملكية	36
الجدول رقم (2-3)	نسبة العائد على حقوق الملكية لبنك السلام و البنك الوطني الشعبي	37
الجدول رقم (2-4)	نسبة العائد على الأصول لبنك السلام و البنك الوطني الشعبي	38
الجدول رقم (2-5)	نسبة العائد على الرافعة المالية لبنك السلام و البنك الوطني الشعبي	39
الجدول رقم (2-6)	نسبة هامش الربح لبنك السلام و البنك الوطني الشعبي	40
الجدول رقم (2-7)	نسبة منفعة الأصول لبنك السلام و البنك الوطني الشعبي	41

قائمة الأشكال

رقم الشكل	عنوان الشكل	الصفحة
الشكل رقم(2-1)	تطور العائد على حقوق الملكية لبنك السلام و البنك الوطني الشعبي	37
الشكل رقم(2-2)	تطور العائد على الأصول لبنك السلام و البنك الوطني الشعبي	38
الشكل رقم(2-3)	تطور العائد على الرافعة المالية لبنك السلام و البنك الوطني الشعبي	39
الشكل رقم(2-4)	تطور هامش الربح لبنك السلام و البنك الوطني الشعبي	40
الشكل رقم(2-5)	تطور منفعة الأصول لبنك السلام و البنك الوطني الشعبي	41

قائمة الملاحق

رقم الملحق	عنوان الملحق	الصفحة
الملحق 01	ميزانية الأصول لبنك السلام 2016.	54
الملحق 02	ميزانية الخصوم لبنك السلام 2016.	55
الملحق 03	جدول حساب النتائج لبنك السلام 2016.	56
الملحق 04	ميزانية الأصول لبنك السلام 2017 2018.	57
الملحق 05	ميزانية الخصوم لبنك السلام 2017 2018.	58
الملحق 06	جدول حساب النتائج لبنك السلام 2017 2018.	59
الملحق 07	ميزانية الأصول لبنك السلام 2019 2020.	60
الملحق 08	ميزانية الخصوم لبنك السلام 2019 2020.	61
الملحق 09	جدول حساب النتائج لبنك السلام 2019 2020.	62
الملحق 10	ميزانية الأصول و الخصوم للبنك الوطني الشعبي 2016 2017 2018.	63
الملحق 11	جدول حساب النتائج للبنك الوطني الشعبي 2016 2017 2018.	64
الملحق 12	ميزانية الأصول و الخصوم للبنك الوطني الشعبي 2019 2020 .	65
الملحق 13	جدول حساب النتائج للبنك الوطني الشعبي 2019 2020.	66

مقدمة

أولا/ توطئة:

التشخيص أداة فعالة لتقييم الوضعية الحقيقية للمؤسسات الاقتصادية و للبنوك على حد سواء، إذ يتم من خلاله تحديد نقاط القوة و الضعف للمؤسسة، فمهما كان متاحا للبنوك من موارد مختلفة فلا يمكن لها استغلالها إلا عن طريق إدارة رشيدة ومتطورة وجيدة، ولا تستطيع هذه الإدارة معرفة ما حققته من نتائج وما صنعته من فرص إلا عن طريق تقييم أدائها، خاصة الأداء المالي، وفي هذا السياق نجد أن جل الدراسات اتفقت على أن التعرف على الوضعية المالية للبنك تكون من خلال دراسة مركزه المالي، و بعبارة أخرى إستعمال التشخيص المالي و مختلف أدواته التي من المفترض أنها نشاط منوط بالإدارة المالية للبنك، فمن خلاله يتم تشخيص الوضعية المالية له و تحديد نقاط القوة والضعف التي يتميز بها لتحسين وضعه المالي، أي تقديم صورة واضحة عن المركز المالي للبنك وبعبارة أخرى هو إجراءات تحليلية مالية لتقييم الأداء المالي للبنك وإمكانية الإرتقاء به مستقبلا، و ليتمكن البنك من معرفة قدرته على تحقيق أهدافه أو لا فإنه بحاجة إلى تقييم أدائه، و في حالة إعتبرنا المؤسسة البنكية مجموعة من الوظائف فإنها بحاجة إلى تقييم أداء كل وظيفة من وظائفها و بالأخص تقييم أدائها المالي.

ثانيا/ إشكالية الدراسة:

إن المؤسسات المالية المصرفية التقليدية والإسلامية تسعى جاهدة لتحقق عوائد مجزية على أنشطتها وعملياتها الإستثمارية والتمويلية وللوصول إلى هذا الهدف يتوجب عليها تحقيق الإستغلال الأمثل للموارد المتاحة.

ومن هذا المنطلق جاءت هذه الدراسة لمحاولة الإجابة على الإشكالية التالية:

كيف يتم تقييم الأداء المالي لبنك السلام و البنك الوطني الجزائري بالإعتماد على نموذج العائد على حقوق الملكية ؟

و بهذا يمكن أن تتمثل الإشكاليات الفرعية في التالي :

- كيف يؤثر التشخيص المالي في التقييم الأداء المالي في بنك السلام و البنك الوطني الجزائري؟
- ما هي أهم المؤشرات المستخدمة من طرف البنوك التجارية و الإسلاميةمن أجل تحقيق الأر باح ؟
- هل هناك اختلاف عملي في طرق تقييم الأداء المالي في بنك السلام و البنك الوطني الجزائري؟

ثالثا/ فرضيات الدراسة:

و للإجابة عن الإشكالية الرئيسية و الأسئلة الفرعية الملحقة بها تم صياغة مجموعة من الفرضيات، و التي سيتم إختبارها و تأكيد صحتها من عدمه من خلال محاور هده الدارسة بشقيها النظري و التطبيقي.

ومن أجل اختبار جيد للفرضية تم صياغة الفرضيات التالية:

1. هناك علاقة طردية بين التشخيص المالي والتقييم المالي للبنك السلام و البنك الوطني الجزائري.

2. .نموذج العائد على حقوق الملكية و احد من أهم النماذج المستعملة في تقييم أداء البنوك فضلا عن قياس قدرتها في تحقيق الأرباح.

3. يستجيب نوعي البنوك إلى نفس مقاييس تقييم الأداء المالي على الرغم من اختلاف طرق و مبادئ العمل المصرفي للبنوك الإسلامية و التقليدية.

رابعا/ مبررات اختيار الموضوع:

تتمثل مبررات إختيار الموضوع فيما يلي:

المبررات الموضوعية:

- توسعة نطاق إستخدام الصيرفة الإسلامية في بلادنا يستوجب تقييم أدائها.
- الإهتمام المتزايد بالصيرفة الإسلامية بعد الأزمة المالية العالمية الأخيرة سنة 2008 و التي أثبتت فعالية وكفاءة البنوك الإسلامية في التصدي لمثل هذه الأزمات.
- التعرف أكثر على نظم وطرق تشخيص وتقييم الأداءات المالية للبنوك.

المبررات الذاتية:

- الرغبة الشخصية في البحث في هذا الموضوع .
- كون موضوع البحث له علاقة بمجال التخصص (إقتصاد نقدي وبنكي).
- إحياء ودعم فكرة التعامل بالصيرفة الإسلامية وصيغ تمويلها رغم تداولها من قبل.

خامسا/أهمية الدراسة و أهدافها:

أهمية الدراسة من أهمية الموضوع نفسه في التشخيص المالي وتقييم الأداء المالي لكل من البنوك الإسلامية و التقليدية، و مدى الإختلاف بينهما و عرض بعض نماذج التقييم المالي وما هية النتائج المتحصل عليها حيث أنه في هذه الدراسة تم تسليط الضوء على جانب التشخيص والأداء الماليين للبنوك الإسلامية والتقليدية، و هذا من أجل تجميع المعلومات الضرورية حول موضوع التشخيص المالي والتقييم المالي للبنوك الإسلامية والتقليدية، و إستخدام مؤشرات التشخيص و التقييم بغية معرفة المركز المالي الأفضل، ومن ثم رسم الإستراتيجية. تسعى هذه الدراسة إلى تحقيق جملة من الأهداف تتمثل في التعرف على واقع التشخيص المالي للبنوك و معرفة طرق تقييم الأداء المالي للبنوك، و في الأخير إسقاط الدراسة على البنوك التقليدية و الإسلامية بهدف تقيم كفاءة الآداء و تحسينها.

سادسا/حدود الدراسة: يكون نطاق الدراسة على النحو التالي:

تم الإعتماد على بنك إسلامي واحد وهو بنك السلام الجزائر، و بنك تقليدي هو البنك الوطني الجزائري، وقد شملت الدراسة الفترة من 2016 إلى 2020 من خلال ما يوجد في التقارير المالية السنوية لبنك السلام الجزائر و البنك الوطني الجزائري.

سابعا/منهج دراسة الحالــة و الأدوات المستعملة:

من أجل اختبار الفرضيات، والإجابة على الإشكالية المطروحة، إعتمدت هذه الدراسة على ما يلي:

- الإعتماد على الأسلوب الوصفي التحليلي بالإضافة إلى منهج دراسة الحالة .

أما فيما يتعلق بالأدوات المستعملة، فقد تم الاعتماد في جمع المعلومات على: التقارير السنوية والقوائم المالية الصادرة عن بنك السلام و البنك الوطني الجزائري للفترة محل الدراسة.

ثامنا/مرجعية الدراسة:

من أجل الجانب النظري للبحث إعتمدنا على المصادر والمراجع التالية:

- الدراسات السابقة المتمثلة في المقالات.
- الكتب التي تطرقت إلى متغيرات الدراسة ورسائل الماجستير والدكتوراه التي تناولت موضوع الدراسة.

أما في الجانب التطبيقي إستخدمنا:

- القوائم المالية وإيضاحاتها.

تاسعا/ صعوبات الدراسة: واجهنا بعض الصعوبات أثناء إنجاز لهذه الدراسة تمثلت أهمها في:

- قلة المراجع التي تتطرق لمتغيري الموضوع مع بعضهما.
- التداخل بين ماهية المتغيرات(التشخيص و التقييم).

عاشرا /هيكل الدراسة:

يتضمن البحث بالإضافة إلى المقدمة والخاتمة فصلين يحتوي كل واحد على ما يلي:

الفصل الأول: يتناول مبحثين يتمثل المبحث الأول في الأدبيات النظرية و التطبيقية للتشخيص المالي، كما يتعرض إلى ماهية التقييم المالي من مفاهيم وخصائص وأهداف...الخ، أما المبحث الثاني الذي يتمثل في مجموعة من الدراسات السابقة المختلفة، العربية والأجنبية في الأدبيات التطبيقية.

الفصل الثاني: يتناول دراسة تطبيقية، يتضمن المبحث الأول فيها تقديم عام لعينة من الدراسة الميدانية، منهج، والأدوات المستعملة خلال فترة الدراسة، و المبحث الثاني يعرض تحليل ومناقشة النتائج.

الفصل الأول

الأدبيات النظرية و التطبيقية للتشخيص المالي و تقييم الأداء المالي

تمهيد:

يعتبر القطاع المصرفي بصفة عامة سواء اكان قطاع مصرفي تقليدي أو إسلامي عصب الإقتصاد ومحركه الرئيسي، ونظرا للأهمية البالغة التي تكتسيها البنوك الإسلامية، و التي تسعى لتحقيق فعالية وتنشيط أكبر تمويل للقطاع الاقتصادي، يجعلها تنافس بعفوية أو بقصد البنوك التقليدية في النشاط التمويلي.

ويحتل موضوع التشخيص المالي وتقييم الأداء المالي أهمية بالغة في المؤسسات الاقتصادية بصفة عامة وفي البنوك على الأخص مكانة مميزة، نظرا لما يقدمه من نتائج تعكس صورته على الاقتصاد وعلى أصحاب المصالح من مساهمين و مودعين كل حسب وضعيته، فالمودعون يركزون على السيولة عكس المساهمين الذين يركزو ن على الربحية.

إن إستعمال التقييم للأداء المالي بطريقة جيدة يؤدي إلى إستدراك نقاط الضعف بغرض تعظيم الأرباح بإستعمال أحد نماذج التقييم، ومقارنة النتائج المتحصل عليها بالسابقة، أو بنتائج بنوك أخرى مماثلة أو بالمعايير المعتمدة دوليا، وذلك يمكن من تحديد المركز المالي بوضوح.

المبحث الأول: مفاهيم حول التشخيص المالي و الأداء المالي

في هذا المبحث سوف نسلط الضوء على الإطار المفاهيميللتشخيص المالي كمطلب أول والأداء المالي كمطلب ثاني و إلى العلاقة بين هذين المتغيرين، و على التأثير التبادلي بينهما.

المطلب الأول: ماهية التشخيص المالي

من خلال هذا المطلب سوف يتم التطرق إلى تعريف التشخيص المالي، أهميته، أهدافه، خطواته، طرقه، أدواته، ومخرجات ونتائج التشخيص المالي.

الفرع الأول: تعريف التشخيص المالي[1]

تعددت المفاهيم المتعلقة بالتشخيص المالي نذكر منها ما يلي:

1. يعرف التشخيص المالي على أنه عملية تحليل الوضع المالي للمؤسسة، وذلك بإستخدام مجموعة من الأدوات والمؤشرات المالية من أجل إستخراج نقاط القوة والضعف ذات الطبيعة المالية.

2. ويعرف أيضا بأنه عملية تحويل الكم الهائل من البيانات والأرقام التاريخية المدونة في القوائم المالية إلى كم أقل من المعلومات وأكثر فائدة لعملية إتخاذ القرار.

3. هو إدلاء الآراء و الأحكام على حالة المؤسسة، والذي قد ينجر عنه الخروج بنتائج إيجابية أو إستنتاج نقائص.[2]

4. G.Bsow فيعرف التشخيص على أنه مصطلح يستعمل في العلوم الطبية، أما في ما يخص المجال الصناعي فإنه يستعمل في المؤسسات بهدف إستخلاص المعضلات و المشاكل التي تتخبط فيها المؤسسة.[3]

من خلال التعاريف السابقة نعطي تعريف شامل للتشخيص المالي نوجزه فيما يلي :[4]

التشخيص المالي هو الذي يهتم بفص الجانب المالي المتبع من خلال تحليل الوضعية المالية في مدة معينة و التدقيق في أسباب العراقيل المؤدية إلى نقاط القوة و الضعف لأجل تصحيحها و إتخاذ القرارات المالية المناسبة.

فعملية التشخيص المالي من أبرز المهام التي يتولاها المسير المالي في المؤسسة، حيث يساهم في إتخاذ القرارات الصائبة والتي تنعكس بالإيجاب على المؤسسة.

الفرع الثاني : أهمية التشخيص المالي

[1] الياس بن ساسي، يوسف قريشي، التسيير المالي، الجزء الاول، دار وائل للنشر، عمان الطبعة2، 2011 ، ص21-23.

[2] EGLEN J-y-,Micol.A.,Stolowy.H.,Pujol.A., « Les Mécanismes Financières de L'entreprise », édition Montchristien, E.J.A,1991,p429.

[3] ALAIN Marion, « Le Diagnostic», édition ECONOMICA, Pais, 1993, p08.

[4] بتصرف

تكمن أهمية التشخيص المالي في تقييم الأداء وتهيئة المناخ الملائم و ترشيد القرارات المالية، فهو يعتبر أداة مهمة للتنبؤ بالفشل أو العسر المالي، لذلك فهو منهج لتعزيز القدرة التنؤية بحيث تتجلى أهميته أكثر في النتائج المتوصل إليها من خلال تطبيق هذه التقنية، ويمكن إبراز هذه الأهمية في النقاط التالية:

1. تحديد مدى تحقيق المؤسسة للتوازنات المالية المطلوبة .
2. تحديد المركز المالي ودرجة استقلالية المؤسسة بالنسبة من لغير الممولين .
3. تحديد مدى تطور أو تحسن الوضعية المالية ومدى إمكانية تسديد الديون .
4. تحديث نسبة الكفاءة في استعمال الموارد المالية للمؤسسة اعتمادا على مفهوم المرودية.
5. تحديد مستوى المؤسسة مقارنه بالمؤ سسات من نفس القطاع والحجم في الإقتصاد ضمن البيئة التي تعمل فيها .
6. إستعمال مختلف النتائج للدراسات المستقبلية لتحديد سياسة مالية جديدة أو لتغيير إتجاه المؤسسة .
7. يعتبر أحد الدعائم التي تعتمد عليها المؤسسة في اتخاذ القرارات على المدى القصير و المتوسط، ويسمح أيضا بإستغلال الموارد المالية بطريقة عقلانية ومنتظمة.
8. إمكانية السماح للإقتراض مجددا أو الإنطلاق من هامش الإقتراض المتوفر.

الفرع الثالث: أهداف التشخيص المالي

يهدف التشخيص المالي في إطار عملية مرتبة وممنهجة إلى[1]:

1. تشخيص دقيق لممتلكات المؤسسة إنطلاقا من الميزانية ومدى فعالية التسيير عبر جدول حسابات النتائج.
2. تقييم الموقف الاستراتيجي للمؤسسة من خلال تحديده لنقاط القوة والضعف في البيئة الداخلية المؤسسة وتقييمه للتهديدات في البيئة الخارجية للمؤسسة.
3. يوفر مؤشرات كمية ونوعية تساعد المخطط المالي والمخطط الإقتصادي في رسم الأهداف المالية والاقتصادية والإجتماعية على مستوى المؤسسة وعلى المستوى الوطني.

كما يهدف التشخيص المالي أيضا إلى تقدير مستوى تحقيق العناصر التالية[2]:

[1] الياس بن ساسي، يوسف قريشي، مرجع سابق ذكره، ص21-23.

[2] LEVEY Aldo, « Management Financière de L'entreprise », édition Economica, France, 1993, p446.

أ– النمو: أي هل تم تحقيق النمو وما مستواه ومقارنته بمعدل قطاع المؤسسة.

ب– المردودية الاقتصادية : ومدى فعالية توظيف رأس مالها الإقتصادي.

ج– المردودية المالية :والتي تقيس عائد التوظيف المالي للإستثمارات.

د– التوازن: و يقصد به التوازن الهيكلي المالي للمؤسسة على المدى القصير (دورة الإستغلال) وعلى المدى الطويل(دورة الإستثمار).

هـ– **المخاطرة**: ما هي المخاطر التي تتعرض لها المؤسسة؟ ومدى تأثير ذلك على إفلاسها؟.

الفرع الرابع: خطوات التشخيص المالي

وتعني تلك الخطوات و المراحل العملية المتبعة في عملية التشخيص، حيث تختلف هذه الخطوات من مؤسسة إلى أخرى، و من محلل إلى آخر، وذلك حسب الهدف من عملية التشخيص، و بصفة عامة تتلخص الخطوات الرئيسية لمنهجية التشخيص في النقاط التالية:

1- تحديد الهدف من التشخيص(السياسة والقرارات المراد اتخاذها).
2- الفترة الزمنية المعنية بالدراسة.
3- اختيار زمن المقارنة أو الطريقة المناسبة للتشخيص.
4 - جمع المعلومات المالية و الإضافية الخاصة بمحيط المؤسسة.
5- إجراء الحسابات اللازمة، واستعمال النسب، ووضع المؤشرات في الجداول.
6- التحليل ومقارنة النتائج بالمعايير المعتمدة.
7- التشخيص الشامل ما هو عبارة عن تحديد للفرص و التهديدات.[1]

الفرص: الملاءة، مردودية مرتفعة، سيولة كافية، نمو قوي.

التهديدات: انخفاض النتائج المالية، إنخفاض رقم الأعمال، عدم كفاية الموارد الثابتة، عدم كفاية الاستثمار، تدهور الخزينة.

8 - القيام برسم السياسات و إتخاذ القرارات المناسبة.

[1] رفاع توفيق، محددات إختيار الهيكل التمويلي للمؤسسة، رسالة ماجستير في المالية، جامعة الجزائر2002، ص22.

الفرع الخامس: طرق التشخيص المالي

ويستخدم مجموعة من الطرق والتي تستعمل لتحليل البيئة المالية الداخلية للمؤسسة، ونلخص هذه الطرق في ما يلي[1]

أولا: التشخيص التـطوري

يقوم التشخيص التطور ي على دراسة الوضعية المالية للمؤسسة لعدة دورات مالية متتالية، حيث يتم تحليل الوضعيات المالية السابقة من أجل تشخيص الوضع الحالي و تقدير الوضعية المالية المستقبلية. ومن أجل إجراء هذه الدراسة يجب على المؤسسة أن تمتلك نظام محاسبي ومالي متطور وفعال من أجل أن يتمكن المحلل المالي من رسم التطور المستقبلي للوضعية المالية، ويرتكز التشخيص المالي التطوري على العناصر التالية:

أ –تطور النشاط : ويعني ذلك متابعة التغيرات في النشاط عبر الزمن من خلال التغير في رقم الأعمال أو النتائج المحاسبية .. ...الخ.

ب –تطور أصول المؤسسة: الأصول هي مجموعة الإمكانات المادية والمعنوية والمالية المستخدمة في ممارسة النشاط، وتطورها بين مستوى النمو الداخلي والخارجي للمؤسسة يعتبر مؤشرا عن الوجهة الإستراتيجية للمؤسسة إذا كانت تتجه نحو النمو أو البقاء أو الإنسحاب من السوق.

ج –تطور هيكل دور ة الإستغلال: يتكون هذا الهيكل من العملاء، الموردون، و المخزونات. وهي التي تشكل الإحتياجات المالية لدور ة الإستغلال، ولابد من مراقبة تطورها عبر الزمن ومقارنة نموها بنمو النشاط وذلك من أجل الحكم على مستوى الإحتياجات المالية.

د –تطور الهيكل المالي: يتكون الهيكل المالي من مصادر تمويل المؤسسة والمتمثلة في الأموال الخاصة والديون، حيث يمكن مراقبة مستويات الإستدانة والتمويل الذاتي ومساهمةالشركاء وتحديد قدر ة المؤسسة على تمويل إحتياجاتها وقدرتها على السداد ومدى إستقلاليتها وتأثير الإستدانة علىالمر دودية.

هـ –تطور المردودية: يستند الهدف الإقتصادي لكل مؤسسة على المردودية لأنها تعتبر ضمانة للبقاء والنمو الإستمرارية وعليه فإن مراقبة تطور معدلاتالمر دودية يعتبر قاعدة أساسيةللتشخيص المالي التطور ي وذلك بواسطة نسبالمر دودية واليه أثر الرافعة المالية.

[1] الياس بن ساسي،يوسف قريشي، مرجع سبق ذكره، ص69-70.

ثانيا : التشخيص المالي المقارن

يعتمد هذا التشخيص على مقارنة الوضعية المالية للمؤسسة مع مؤسسات مماثلة في النشاط وفي معظم و أغلب الأحيان المؤسسات المنافسة أو الرائدة في نفس القطاع ويكون ذلك بإستعمال مجموعة من الأرصدة في الأدوات والمؤشرات المالية ويهدف المشخص المالي من خلال التشخيص المقارن إلى مراقبة الأداء المالي للمؤسسة بناءا على التغير في المحيط الغير المستقر.

ثالثا : التشخيص المالي المعياري

وهو إمتداد للتشخيص المقارن ويختلف عنه في اعتماده على معدلات معيارية يتم إختيارها بناءا على دراسات شاملةومستمر ة لقطاع معين من قبل مكاتب دراسات متخصصة أو من قبل الخبراء والمحللين العاملين في البورصات ويعتمد هذا التشخيص على مجموعة من المعايير التي إعتمدت من قبل مجموعة من المؤسسات وذلك في نشاطات مختلفة ومن أمثلتها:

- معدل الهيكل المالي(الديون/ الأصول الخاصة) للمؤسسات البنكية .
- نسبة رقم الأعمال إلى المتر المربع بالنسبة لكبريات الأسواق والمعارض.
- الديون متوسطة وطويلة الأجل لابد أن لا تتعدى ثلاث ضعاف القدر ة على التمويل الذاتي.

الفرع السادس: أدوات التشخيص المالي[1]

يهدف التشخيص المالي إلى تحديد ومعرفة نقاطالقو ة والضعف للجوانب المالية للمؤسسة، و ذلك من أجل تحسين الوضع في المستقبل وضمان إستمرارية التسيير الفعال، ويكون ذلك باستخدام العديد من الأدوات المتكاملة فيما بينها.

أولا– تحليل الهيكل المالي :الهدف منه ضمان تمويل الإحتياجات دون التأثير على التوازن المالي والمردودية والملائمة المالية، وهذا بالإعتماد على منظور الذمة المالية ومبدأ السيولة والإستحقاق، أو على المنظور الو ظيفي بالفصل بين النشاطات الرئيسية في التحليل.

ثانيا– تقييم المردودية: هي وسيلة تمكن من مقارنة النتائج المحققة مع الوسائل التي ساهمت في تحقيقها، وهو المؤشر الأكثر موضوعية في تقييم الأداء، ويمكن من خلاله إتخاذ قرارات التمويل والإستثمار وغيرها.

ثالثا– تحليل التدفقات المالية: يمثل التحليل الأكثر تطورا ويمكن من تحليل التوازن المالي والوقوف على أسباب العجز أو الفائض في الخزينةوتحديد الدور ة المسؤولة عن هذا العجز، يحتوي هذا التحليل على مجموعة من المؤشرات ذات البعد الإستراتيجي والتي تساعد في إتخاذ القرارات الإستراتيجية وتقييم الإستراتيجية المالية المعتمدة.

[1] الياس بن ساسي، يوسف قريشي، مرجع سبق ذكره، ص69-70.

رابعا–تقييم النشاط والنتائج: يهتم بكيفية تحقيق المؤسسةللنتائج والحكم على مدى قدرة النشاط على تحقيق الربحية، وذلك بإستخدام الأرصدة الوسيطة للتسيير، وهي أرصدة تبين مختلف مراحل النتيجة وأسباب تحققها مما يمكن من اتخاذ القرارات المناسبة.

الفرع السابع :المقومات الأساسية للتشخيص المالي

يعتمد نجاح تشخيص الوضعية المالية للمؤسسة على مجموعة من المقومات، والتي يمكن حصرها في النقاط التالية:

أولا: أن يسلك المشخص المالي في عملية التحليل منهجا علميا يتناسب مع أهداف عملية التحليل.

ثانيا: أن يعتمد على أساليب وأدواتتحُ مع هي الأخرى بقدر متوازن من الموضوعية والملائمة للأهداف التي تسعى إليها من جراء عمليه تشخيص حالة المؤسسة.

و من أجل أن يحقق القائم على عملية التشخيص المتطلبات والأهداف المنشودة من هذه العملية لابد له أن يراعي العمليات التالية:

1- أن تكون لديه خلفية كافية عن المؤسسة ونشاطها والمحيط الذي تنتمي إليه بنوعيه الداخلي والخارجي، وما يتضمنه هذا الأخير من تأثيرات إقتصادية و إجتماعية وسياسية.

2- أنلا يقف المشخص عند مجرد كشف عوامل القوة ومواطن الضعف في نشاط المؤسسة، بل يركز على أسبابها و إستقراء إتجاهاتها.

3- أن يتسم الشخص نفسه بالموضوعية و ذلك بالتركيز على فهم دوره والمتمثل في كشف الحقائق كما هي قبل أن يقوم بتفسيرها بشكل مجرد بعيدا عن التحيز الشخصي، من أجل أن يقوم بعدها بتقديم تقريره وما يتضمن من مؤشرات وبدائل أو حلول تخدم متخذ القرار وذلك بمراعاة التوصية بما يراه البديل الأنسب.

4- أن تتمتع مصادر المعلومات التي يستقي منها المشخص معلوماته بقدر معقول من المصداقية أو الموثوقية، ولابد أن تتسم بشيء من الموازنة بين الموضوعية من جهة والملائمة من جهة أخرى.

الفرع الثامن: نتائج التشخيص المالي

إجراء عملية التشخيص المالي، وذلك من خلال إجراء الفحص الدقيق للمعلومات المالية للمؤسسة ومعالجتها بإستخدام أدوات مختلفة تصل هذه العملية للنتائج التالية:[1]

1 – تقييم الوضعية المالية ومدى إستعداد المؤسسة للإستدانة وقدرتها على تسديد مستحقاتها في الآجال المحددة.

2– تقييم الحالة المالية ومدى ضمان مصالح المساهمين والمشتركين.

3– تقييم مكانة المؤسسة بين منافسيها و نصيبها من الأسهم في السوق المالية.

4– تقييم النتائج المالية لتحسين حالة الخزينة.

5– تحديد الأخطار(الخطر المالي أو خطر الإستغلال).

6– إتخاذ القرارات الإستراتيجية لمستقبل المؤسسة، قرارات التمويل، قرارات الإستثمار، قرارات توزيع الأرباح...الخ.

7– الحكم على التسيير المالي للفترة محل التشخيص.

8– الحكم على مدى صلاحية السياسات المالية والإنتاجية والتنموية والتوزيعية للفترة محل التشخيص.

9– التحقق من المركز المالي للمؤسسة والأخطار المالية التي قد تترض لها.

10– تقديم أحكام على مدى تطبيق التوازنات المالية في المؤسسة وعلى المردودية فيها.

11– القيام بإتخاذ قرارات حول الإستثمار أو التمويل أو توزيع الأرباح أو تغيير رأس المال.

12– وضع النتائج المتوصل إليها كأساس للتقديرات المستقبلية من أجل وضع الميزانيات التقديرية للإستثمارات أو الخزينة، فالتشخيص المالي يكمل التسيير التقديري للمؤسسة.

المطلب الثاني: الأداء المالي للبنوك التقليدية و الإسلامية

إن للأداء المالي دورا هاما في المنظومة المصرفية الإقتصادية ككل، كما أن الوظيفة المالية لا بد لها من أساس منهجي سليم ودقيق لتفعيل إستخدام الأموال وإستغلال الفرص و الإمكاناتالمتاحة بأقصى كفاءة.

[1] ناصر دادي عدون، تقنيات مراقبه التسيير، الجزء الاول، تحليل مالي، الجزائر1990، ص14.

الفرع الاول: الأداء المالي

يشير الأداء المالي إلى العملية التي يتم من خلالها إسقاط مجموعة من المعايير أو المؤشرات الكمية و النوعية حول أي نشاط أو أي مشروع إقتصادي يسهم في تحديد أهمية الأنشطة التشغيلية والمالية للمشروع، وذلك من خلال معلومات تستخرج من القوائم المالية ومصادر أخرى لكي تستخدم هذه المؤشرات في تقييم الأداء المالي للمنشآت.[1]

مما سبق يمكن تعر يف تقييم الأداء المالي بأنه أداة للتعرف على الوضع المالي في وقت معين كما يمكن القول أنه أداة لتدارك التغيرات و المشاكل و العراقيل التي تظهر.

الفرع الثاني: مؤشرات تقييم الأداء المالي للبنوك

إن عملية تقييم الأداء المالي في المصارف التقليدية بإستخدام النسب المالية لا يختلف عنه في المصارف الإسلامية من ناحية الآلية والقياس، إذ تعد النسب المالية من أهم الأدوات التي تعتمد عليها الإدارات في تحليل القوائم المالية للوقوف على مدى سلامة المؤشر المالي وربحية المؤسسة فضلا عن كونها الركيزة الأساسية في عملية التخطيط.

وتعد النسب المالية محاولة لإيجاد العلاقة بين معلومتين خاصتين بالمركز المالي للمنشأة، فهي تقوم بتزويد الأطراف ذات العلاقة بطريقة أفضل لفهم ظروف المنشأ ولا يتطلب حساب النسب المالية إلا قدر محدود من المهارة والمقدر ة، أما تحليل وتفسير تلك النسب فيعد الحجر الأساس والمحو ك الرئيسي في التمييز الرئيسي بين المحلل المالي الكفء و المحلل الأقل كفاءة .[2]

وهناك مؤشرات أساسية لتقييم الأداء المالي للمصارف مثل مؤشرات القيمة المضافة[3] ، ومؤشرات النسب المالية ومؤشرات العائد على حقوق الملكية، والتي تم اعتمادها في الجانب التطبيقي في هذه الدراسة.

ويعد استخدام النسب المالية في التحليل المالي أهم الوسائل التي تساعد الإدارة على معرفة وضع السيولة للمصرف وموقف الأموال المتاحة للتوظيف، فضلا عن ملاءة رأس المال والربحية في هذه المصارف[4] .

1. **تعريف النسب المالية:** وهي علاقة رياضية تقوم بالجمع بين رقمين هما البسط والمقام، وهذه العلاقة لا تكون ذات دلالة إلا في حالة مقارنتها بنسب حالية لمصارف أخرى [5] . وهناك عدد كبير من النسب المالية التي تستخدم في تقييم

---

[1] عبد الله بن سليمان الباحثوث، الاثار الاقتصادية للتورق المصرفي المنظم، بحوث المؤتمر السنوي الرابع عشر للمؤسسات المالية الاسلامية، غرفة صناعة وتجارة دبي، الامارات العربية المتحدة، المجلد الرابع ،2005 ، ص1251-1255.

[2] منير ابراهيم هندي، الادارة المالية مدخل تحليلي معاصر، الطبعة السادسة، المكتب العربي الحديث، الاسكندرية –مصر، 2004، ص73 .

[3] rechard ,L. ,corporate strategy,2Edition,Pearson Education Limited,New York,U.S.A s 2000,P 260.

[4] زيان سليم رمضان ،محفوظ احمد جودة، الاتجاهات المعاصرة في إدارة البنوك ،الطبعة الثانية، دار وائل للنشر والتوزيع عمان-الاردن،2003 ،ص270.

[5] David,F. ,Concepts of stratgic management,8th Edition, Prentice-hall,2001,P141.

الأداء المالي للمصارف كافة، وبذلك تتعدد الخيارات في اختيار النسب المالية وذلك تبعا لطبيعة التقييم وظروفه والأهداف المراد الوصول إليها[1].

2. **ترتيب النسب المالية:** بوصفها مؤشرات لتقييم الأداء المالي للمصارف الإسلامية مصنفة إلى عدة تصنيفات وهي:

2-1 نسبة السيولة ratio (liquidity): وهي تلك النسب التي تقيس مقدرة المؤسسات المصرفية على الوفاء بالإلتزامات قصيرة الأجل مما لديها من نقدية.

وتعد نسب السيولة ذات أهمية للإدارة المصرفية والمودعين والملاك و المقترضين إذا يتوجب على المصارف توفير جزء من مواردها يكون على شكل نقد سائل لمواجهة توقع حدوث طلبات سحب كبير من طرف المودعين، قد يعجز المصرف المعني عن مواجهاتها إذا توسع في سياسات الإستثمار والإقراض [2]

وتعد السيولة من بين أهم السمات الحيوية التي تتميز بها المصارف بصورة عامة والمصارف الإسلامية على وجه التحديد عن الوحدات الإقتصادية الأخرى وفي الوقت الذي تستطيع فيه الوحدات الإقتصادية تأجيل الوفاء بما عليها من مستحقات مالية لبعض الوقت، فإن مجرد إشاعة عدم توافر سيولة لدى المصرف كفيلة بأن تفقد ثقة المودعين مما يؤدي بهذه المصارف إلى الإفلاس بعد سحب الودائع من طرف المودعين.

وهناك مؤشرات كثيرة للسيولة من أهمها[3]:

1 - الإحتياطي القانوني (%)= (الأرصدة لدى البنك المركزي/إجمالي الودائع) *100.

2 - نسبة السيولة القانونية(%) = (النقدية +شبه نقدية) *100.

3 - نسبة النقدية إلى إجمالي الموجودات (%) : [(النقدية + المستحق على المصرف)/إجمالي الموجودات]*100.

2-2 نسب الربحية (Profitability ratios): تعكس نسب الربحية الأداء الكلي للمؤسسات والشركات، إذ يعد الربح المحور الأساسي في قيام كثير من الأنشطة الاقتصادية[4] ، ومن دون ربحية لا تستطيع المنشآت جدب أي مستثمر ، ومن ثم إن الملاك والممولين سيتحولون إلى أنشطه أخرى[5].

---

[1] Macmenamin. J. ,Financial Management ,First Edition ,Rutledge,1999,P294.

[2] صلاح الين السيسي، الإدارة العلمية للمصارف التجارية و فلسفة العمل المصرفي، الطبعة لأولى، دار الوسام للطباعة و النشر، الطبعة الأولى، بيروت لبنان، 1997، ص34.

[3] - Santomero,A , « Financial Innovation And Bank Risk Taking,Journal of economic behavior and organization,Vol.3,1998.p32.

- Bates? Timpthy, and Willliam Bedford"An Analysis to the portfolio Bihavior Of Bank-Owned commercial Bank",journalof finanance.No3,June-1996,p 756.

[4] محمد علي إبراهيم العامري، الادارة المالية، الطبعة الاولى، دار المناهج للنشر و التوزيع، عمان الاردن،2007 ، ص115.

[5] مصطفى كمال السيد طايل،ا لقرار الاستثماري في البنوك الاسلامية، مطبعة غباشي طنطا-مصر ،2006، ص9.

وتبين هذه النسب مدى قدره المصارف على توليد الأرباح من العمليات التي تقوم بها، ولا تقتصر أهمية هذه المجموعة من النسب على الإدارة فقط، هي تهم أيضا المودعين والملاك والمقرضين، فالأرباح التي تحققها المصارف تعد من بين أهم العوامل التي تؤثر في ثروة الأفراد(المودعين) فضلا عن أن هذه المؤشرات تعد من بين أهم المؤشرات المالية التي تستخدم في تقييم الأداء المالي للمصارف وتمكن من قياس قدر ة المصارف على تقييم عائد نهائي صافي من الأموال ألمستثمرة[1].

وتتضمن نسب الربحية مؤشرات عدة من أهمها[2] :

1- معدل العائد على الودائع= [(صافي الأرباح بعد خصم الضرائب)/ إجمالي الودائع]*100

2- معدل عائد السهم = (صافي الأرباح/ عدد أسهم)*100

3- نسبة هامش الربح = (هامش الربح/ إجمالي الموجودات)*100

4-نسبه العائد على الموار د =[صافي الأرباح/ (إجمالي الودائع+ حق الملكية)]*100

5- معدل العائد على حق الملكية =(صافي الأرباح/ حق الملكية)*100

6- معدل العائد على رأس المال المدفوع =(صافي الأرباح بعد الضرائب/ رأس المال المدفوع)*100

2-3 نسبة ملاءة رأس المال(solvency indicators ratios): تبين ملاءة رأس المال في أي مصرف مدى توافر الأموال لمواجهة إحتياجات المصرف من الأصول الثابتة فضلا عن مواجهة المخاطر المحتملة من إستخدام الأموال، لذا فإن الحفاظ على رأس المال في أي مصرف يعد من الأمور الضرورية لزيادة ثقة المو ديعين[3].

تتبوب نسب ملاءة رأس المال إلى أنواع عده من أهمها:

1 نسبة حق الملكية إلى الإستثمارات المالية=(حق الملكية/ الإستثمارات في الأوراق)*100

2 نسبة حق الملكية إلى إجمالي الموجودات= (حق الملكية/ إجمالي الموجودات)*100

3 نسبة حق الملكية إلى إجمالي القروض الممنوحة= (حق الملكية/ إجمالي القروض الممنوحة)*100

4 نسبة حق الملكية إلى إجمالي الودائع= (حق الملكية/ إجمالي الودائع)*100

2-4 نسب توظيف الأموال:

[1] فائق جبر النجار، قياس كفاءة الاداء للمؤسسات المالية المصرفية الاسلامية، مجلة البنوك في الاردن، جمعية البنوك الاردنية، المجلد الخامس و العشرون، العدد الاول، عمان- الاردن،2006، ص39.

[2] كمال الدين الدهراوي، تحليل القوائم المالية لأغراض الاستثمار، الطبعة الاولى، المكتب الجامعي الحديث، الاسكندرية-مصر،2006، ص214-215.

[3] محمود عبد السلام عمر، لجنة بازل بين التوجهات القديمة و الحديثة، مجلة الدراسات المالية و المصرفية، المجلد الرابع، العدد الاول،1996 ، ص17-18.

تقوم نسب توظيف الأموال بقياس أداء المصارف في استخدام الأموال المتاحة والعائد على الإستثمار في شتى المجالات تتبوب نسب ملاءة رأس المال إلى أنواع عدة من أهمها:

1 نسبة حق الملكية إلى الإستثمارات المالية=(حق الملكية/ الإستثمارات في الأوراق المالية)*100

2 نسبة حق الملكية إلى إجمالي الموجودات= (حق الملكية/ إجمالي الموجودات)*100

3 نسبة حق الملكية إلى إجمالي القروض الممنوحة =(حق الملكية /إجمالي القروض الممنوحة)*100

4 نسبة حق الملكية إلى إجمالي الودائع=(حق الملكية/ إجمالي الودائع)*100

2-5 نسب توظيف الأموال (Investment Indicators Ratios) :

تقوم نسب توظيف الأموال بقياس أداء المصارف في إستخدام الأموال المتاحة والعائد على الإستثمار في شتى المجالات، من بين أهم هذه النسب التي تقيس كفاءة المصرف في توظيف الأموال هي :[1]

1- معدل توظيف الموارد = (إجمالي الاستثمارات/ إجمالي الودائع+ حق الملكية)*100

2 - نسبة إجمالي القروض إلى إجمالي الودائع=(إجمالي القروض/ إجمالي الودائع)*100

3 - معدل إستثمار الودائع =(إجمالي الاستثمارات/ إجمالي الودائع) *100

4 - نسبة إجمالي الإيرادات إلى إجمالي الاستثمارات=(إجمالي الإيرادات/ إجمالي الاستثمارات)*100

5 - نسبة إجمالي الإيرادات إلى إجمالي الموجودات= إجمالي الإيرادات/ إجمالي الموجودات)*100

6 - معدل العائد على إجمالي محفظة القروض = (العوائد المحصلة من القروض/ إجمالي القروض)*100.

2- 6 مؤشرات العائد على حقوق الملكية:

نظرا لاعتمادنا لهذا النموذج في دراستنا التطبيقية ارتأينا أن نتطرق إلى سرد دلالة كل مؤشر من هذا النموذج.

1- مؤشر العائد على حقوق الملكية=صافي الدخل/حقوق الملكية.

يقيس هذا المؤشر قيمة العائد الذي يتحصل عليه البنك من خلال استثمار وحدة واحدة من حقوق الملكية، وكلما إرتفع هذا العائد كان أفضل. [1]

[1] نصر حمود مزنان فهد، اثر السياسات الاقتصادية في أداء المصارف التجارية، الطبعة الاولى، دار صفاء للنشر و التوزيع، عمان-الاردن،2009، ص66-68.

2- مؤشر العائد على الأصول = صافي الدخل / إجمالي الأصول.

هو مؤشر يقيس صافي الدخل الناتج عن إستثمار الأصول المملوكة للبنك، وكلما إنخفض المؤشر دل على تراجع وسوء إستغلال الأصول المملوكة. [2]

3- مؤشر العائد على الرافعة المالية=إجمالي الأصول/إجمالي حقوق الملكية.

هو مؤشر يقوم على مقارنة الأصول بحقوق الماليةكما يعتبر مقياس للربح والمخاطر ة وعلى مدى إعتماد البنك على أمواله الخاصة في تمويل الأصول، كذا تراجع المديونية في البنك . [3]

4- مؤشر هامش الربح=صافي الدخل/إجمالي الإيرادات.

تقيس هذه النسبة صافي الدخل المحقق من كل وحدة من إجمالي الإيرادات، كما تبين قدره البنك على الرقابةوالسيطر ة على النفقات وتخفيض التكاليف. [4]

5- مؤشر منفعة الأصول= إجمالي الإيرادات/إجمالي الأصول.

ويعبر على نسبة مشاركة وحدة واحدة من الأصول في إجمالي الإيرادات. [5]

المطلب الثالث: علاقة التشخيص المالي بالتقييم الأداء المالي:

من خلال هذه النقاط سنحاول التطرق إلى العلاقة بين متغيري التشخيص والتقييم الماليين، وعلى الرغم من التداخل الوظيفي و المفاهيمي لهذين المتغيرين، وعدم توصلنا إلى دراسات نظرية تجمع بينهما، وتدرس إحداهما إلى جنب الآخر، سنحاول مجتهدين خلال هذا المطلب المقاربة بين هذين المتغيرين المتكاملين بغية التعرف عليهما أكثر من خلال المقارنة لمجموعة من العناصر المرتبطة بهما و كذا تأثير أحداهما على الآخر و ذلك من خلال الجدول التالي:

[1] حسينة معاش، وحدة تنمية الموارد البشرية/جامعة فرحات عباس سطيف1 Revue maghrebiene management des organisations.ISSN :2437-0975.EISSN :2710-818X. VOL.5N°1 decembre 2021 P58

[2] بتصرف.
[3] بتصرف.
[4] بتصرف.
[5] بتصرف

الجدول رقم 1.1

مقابلة عنصري التشخيص المالي و تقييم الأداء المالي

التشخيص المالي	تقييم الأداء المالي
مراحله: مرحلة ما قبل التقييم	مراحله: بعد الإنتهاء من التشخيص
يقوم به: مختصون عادة من خارج وداخل المؤسسة	يقوم به: مختصون عادة من خارج وداخل المؤسسة
يحدد: نقاط القوة ونقاط الضعف للمؤسسة	الحكم: على نقاط القوة و الضعف ومدى بعدها عن المعيار، و على السياسات المالية والإنتاجية و التنموية للفترة محل التشخيص.
يستهدف : المعطيات التاريخية للمؤسسة	هدفه : رسم الاستراتجيات المستقبلية، و بناء برنامج علاجي قابل للتطبيق و للقياس.
سوء التشخيص يؤدي حتما إلى رداءة التقييم	التقييم لا يؤثر على التشخيص التاريخي بل على المستقبلي (تأثير تبادلي في المستقبل المدروس)
وسائله: المخرجات المحاسبية (القوائم المالية)	وسائله: مخرجات التشخيص.
أهميته: ضروري لمعرفة الوضعية الحالية للمؤسسة	أهميته: ضروري لتحسين المركز المالي وتجنب الإفلاس ولاستمرار في النمو والانتاج.

المصدر: من إعداد الطالبين.

يمثل الجدول مقابلة بين عنصري التشخيص المالي و الأداء المالي حيث يتضمن مراحل كل عنصر و من يقوم به و الهدف منه و الوسائل المستعملة و أهمية كل عنصر.

إستنتاج:

نستنتج مما سبق بأنه نظرا للأهمية التي يكتسيها تقييم ألأداء المالي للمؤسسات بصفة عامة، وللبنوك بصفة خاصة، فضلا إلى الاهتمام الذي يوليه معظم الأطراف والذين لهم علاقةبالبنك كالإدارة، المودعين، المستثمرين، المساهمين، وكافة الجمهور، وجب العناية بهذا العنصر لما له من تأثيرعلى صورة وربحية وسمعة البنك وعلى ثقة أصحاب المصالح وعلى الاقتصاد ككل.

المبحث الثاني: دراسات سابقة حول الأداء المالي و تقييم الأداء المالي

سنحاول في هذا المبحث التركيز على عرض دراسات سابقة، وما يميز بعض الدراسات السابقة والحالية من خلال مطلبين.

المطلب الأول: عرض لدراسات سابقة

الفرع الاول: دراسات بالعربية

– دراسة 1 : حسينة معاش: بعنوان "تقييم الأداء المالي للبنوك التجارية بالإعتماد على نموذج العائد على حقوق الملكية– دراسة حالة البنك الوطني الجزائري خلال الفترة2014-2018 "مجلة المغاربية مناجمنت المنظمات، المجلد5، العدد1، ديسمبر2021

هدفت هذه الدراسة إلى إبراز أهمية تقييم الأداء المالي للبنوك التجارية وكذا التقييم العددي في البنوك التجارية.

كيف يتم تقييم الأداء المالي للبنوك التجارية بالإعتماد على نمودج العائد على حقوق الملكية؟

تم إسقاط هذه الدراسة على البنك الوطني الجزائري خلال الفترة ما بين 2014 -2019 بإستعمال القوائم المالية، الميزانية، حسابات خارج الميزانية، جدول حسابات النتائج.

تقوم هده الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي .

إستعملت هذه الدراسة مجموعة من الكتب و المجلات و الرسائل و الأطروحات في مجال البنوك.

وقد توصلت هذه الدراسة إلى مايلي :

– معظم مؤشرات العائد على حقوق الملكية للبنك الوطني الجزائري تميزت بعدم الإستقرار والتذبذب خلال فترة الدراسة .

– تسجيل معدلات مقبولة ضمنت ربحية مستمرة للبنك ولو بنسب متفاوتة.

– دراسة 2: مقال شالور وسام ، ملياني حكيم بعنوان "تقييم الأداء المالي للمصارف الإسلامية المطبقة لمعايير المحاسبة الإسلامية ، و الدراسة التطبيقية كانت على مجموعة من المصارف الإسلامية خمس مصاريف الفترة الممتدة ما بين2013-2017 ." مجله العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية- جامعه سطيف...المجلد12/العدد رقم :01(2019)، ص101- 113.

قد هدفت هذه الدراسة إلى تأكيد عملية التقييم المالي للمصارف عامة والإسلامية خاصة وذلك لضمان الإستمرارية في النشاط و كذا معرفة المعايير والمؤشرات المقترحة لقياس وتقييم الأداء المالي للمصارف وإجراء تقييم للأداء لمجموعة من المصارف الإسلامية من خلال النسب والمؤشرات المالية و ترتيب العينة محل الدراسة معيار الأداء.

- ما هي المعايير و المؤشرات المقترحة لقياس و تقييم الأداء للمصارف؟

- كيف كان الأداء المحقق من طرف المصارف الإسلامية خلال 5 سنوات (2013.2017)؟

إستعملت هده الدراسة مجموعة من الكتب و البحوث في مجال المصارف الإسلامية.

في هذه الدراسة أعتمد على المنهج الوصفي.

تتمثل عينة الدراسة في 03 مصارف إسلامية من 03 دول، تم تجميع بياناتها المالية من تقاريرها المنشورة سنويا والبالغ عددها 15 تقريرا لمدة خمس سنوات للفترة الممتدة بين 2013م و 2017.

توصلت هده الدراسة إلى مايلي :

- نسبة كفاية حقوق الملكية بالنسبة للودائع تشير إلى مدى إعتماد المصرف على حقوق الملكية كمصدر من مصادر التمويل.
- نسبة كفاية حقوق الملكية في مقابلة مخاطر التمويل و الإستثمار تبين قدرة المصرف في مواجهة المخاطر التي تنجم عن عمليات التمويل و الإستثمار.
- نسبة الموجودات السائلة إلى إجمالي الموجودات تشير إلى مقدار الأرصدة النقدية التي يواجه بها المصرف إلتزاماته.
- ترتيب المصارف الإسلامية حسب مختلف النسب المالية المستخدمة و حسب الدرجات المتحصل عليها لكل مصرف من المصارف الثلاثة فقد إحتل على المرتبة الأولى مصرف الراجحي أما المرتبة الثانية مصرف قطر الإسلامي، أما المرتبة الثالثة البنك الإسلامي الأردني.

– دراسة 3 :مقال لمقاتل حمزة وبونيهي مريم بعنوان "تقييم أداء البنوك الإسلامية مقارنة بأداء البنوك التقليدية استخدام نموذج CAMELS – دراسة حالة بنك الراجحي البنك السعودي الفرنسي خلال الفترة 2015 -2019."مجله البحوث في العلوم المالية والمحاسبة... المجلد رقم 06 العدد 01 (2021).

هدفت هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على التقييم ومقارنة الأداء البنكي بإستعمال نموذج CAMELS لعينة مؤلفة من بنكين أحدهما إسلامي وهو بنك الراجحي و آخر تقليدي وهو البنك السعودي الفرنسي للفترة الممتدة ما بين2015 -2019.

كيف يتم تقييم آداء كل من البنوك الإسلامية و البنوك التقليدية حسب نموذج camels؟ وهل يعتبر آداء البنوك الإسلامية أفضل مقارنة بالبنوك التقليدية؟

إستعملت الدراسة مجموعة من الكتب و البحوث في مجال المصارف الإسلامية

في هده الدراسة إعتمد على المنهج الوصفي .

وقد توصلت الدراسة إلى:

- تأكيد الملاءة القوية لكلا البنكين لمواجهة مختلف المخاطر كما أن لديهما أرباح و سيولة جيدة تضمن لهما الإستمرارية.
- البنك الخاضع لمبادئ الشريعة الإسلامية (الراجحي) و إستطاع تحقيق نتائج قوية جعلته يتفوق على البنك التقليدي في أغلب النواحي والمجالات خاصة فيما يتعلق بكفاية رأس المال.

كما أوصت الدراسة إلى توحيد معايير تقييم للبنوك و اختيار معيارCAMELS من أجل تسهيل عملية الرقابة.

– دراسة 4: مقال سمير عبد الرزاق الصرايري بعنوان" قياس الأداء المالي للمصارف التجارية السعودية وتقييمها".مجلة بحوث إقتصادية عربية، العددان43-44/صيف/خريف2006.

جاءت هذه الدراسة من أجل إختيار النسب المالية المناسبة وتحديدها لقياس الأداء لعينة من المصارف التجارية في العربية السعودية وتقييم أدائها المالي. تحت إشكالية:

.ما هي أهم المعايير و المؤشرات لقياس و تقييم أداء المصارف التجارية السعودية ؟ .

.كيف تم تصنيفها و ترتيبها ؟

تمثلتعينه الدراسة في 10 مصارف تجارية سعوديةخلال فترة تمتد من سنة 2002 إلى سنة 2006 .

في هذه الدراسة تم إستخدام المنهج الإستنباطي في المرحلة الأولى أما في المرحلة الثانية وقع اللجوء إلى طريقة تحليل النسب المالية أما في المرحلة الأخيرة فإن الباحث إعتمد على المنهج الإستنتاجي.

في هذه الدراسة إستعملت مجموعة من الكتب و البحوث باللغة العربية و كذا الأجنبية في مجال البنوك.

من خلال هذه الدراسة اتضح جليا أن جل المصارف السعودية قد سجلت معدلات مرتفعة أو متوسطة خاصة على مستوى الربحية وكفاية رأس المال حيث بينت الدراسة ما يلي:

– مستوى مؤشرات كفاية رأس المال هناك أربعة مصارف تجارية تميزت عن باقي المصاريف بقدرتها على رد الودائع و إمتصاص خسائر الإستثمارات بالإعتماد على حقوق الملكية .

– فيما يخص السيولة فقد سجلت ثلاث مصاريف نسب مرتفعة جدا .

– مؤشرات الربحية فكل المصارف تقريبا حققت نسب مرتفعة.

– على مستوى توظيف الأموال فلقد تمكنت المصارف السعودية من تحقيق معدلات مرتفعة تبين كفاءة هذه المؤسسات في إستغلال وتشغيل الموارد المتوفرة لديها.

– دراسة5 : مقال خالد محمد احمد الجابري بعنوان" تقييم الأداء المالي للبنوك اليمنية دراسة مقارنة بين البنوك الإسلامية والبنوك التجارية "،المجلة العلمية للدراسات التجارية و البيئيةكلية التجارة بالإسماعيلية، المجلد السادس، العدد الثالث2015، جامعة قناة السويس، مصر.

جاءت هذه الدراسة من أجل تقييم ومقارنة الأداء المالي للبنوك الإسلامية والبنوك التجارية وفق المعايير التالية:

. معيار توظيف الأموال.

.معيار الربحية.

.معيار السيولة.

.معيار الملاءة.

هل يختلف الأداء المالي للبنوك الإسلامية عن الأداء للبنوك التجارية اليمنية ؟

تم تطبيق هذه الدراسة على مجموعة من البنوك اليمنية حيث تكونت عينة الدراسة من أربعة بنوك إسلامية وكذلك أربعة بنوك تجارية خلال الفترة الممتدة بين2004 -2011.

في هذه الدراسة تم الإعتماد على المنهج الوصفي كما تم أيضا إعتماد الأسلوب الإحصائي.

إستعملت في هذه الدراسة مجموعة من الكتب و المجلات العلمية و كذلك شبكة الأنترنت كما تم أيضا إستعمال القوائم و البيانات المالية السنوية الصادرة عن البنوك محل الدراسة.

أظهرت نتائج الدراسة من حيث معيار توظيف الأموال أن أداء البنوك التجارية أفضل من البنوك الإسلامية، أما من حيث معيار الربحية فقد أظهرت أن أداء البنوك التجارية أفضل من البنوك الإسلامية أما فيما يخص معيار السيولة فإن أداء البنوك الإسلامية أفضل من أداء البنوك التجارية، أما معيار الملاءة فإنه يوضح أن أداء البنوك الإسلامية أفضل من البنوك التجارية.

من خلال ما ظهر سابقا نجد أن البنوك التجارية أفضل من البنوك الإسلامية وهذا من ناحية الفائدة الإقتصادية للبلد ومدى مساهمتها في تحسين النمو الاقتصادي والتنمية.

تضمنت هده الدراسة الأساليب الوصفية المستخدمة، المتوسطات الحسابية، معامل الإختلاف الذي يحسب من خلال الإنحراف المعياري كما تم أيضا إستخدام اختبار t-test للفروقات بين متوسطات النسب المالية للبنوك.

– دراسة 6: **مقال أمينة بن جدو، مسعود ميهوب** بعنوان "تقييم الأداء المالي في البنوك التجارية باستخدام النسب المالية.

دراسة تحليلية للبنك الأمريكي للفترة الممتدة من 2010 - 2019. "مجلة الأصيل للبحوث الإقتصاديةو الإدارية، المجلد4/العدد2/ديسمبر2020.

هدفت هذه الدراسة إلى القيام بعملية تقييم الأداء المالي في البنوك التجارية، دراسة حالة البنك الأمريكي وذلك خلال الفترة الممتدة بين 2010 -2019، كون هذه العملية تمكن البنك من تحديد مركزه المالي والعمل على تحسينه وهذا بالإعتماد على النسب المالية.

كيف تساهم النسب المالية في تقييم الأداء المالي للبنك محل الدراسة ؟

في هذه الدراسة اعتمد على المنهج الوصفي التحليلي في إستعراض النسب المالية كما إعتمد أيضا على منهج دراسة الحالة.

تظهر نتائج الدراسة مايلي:

- البنك حقق ربحية جيدة .

- نسب النشاط ونسب الأمان كانت ممتازة.

- نسب السيولة كانت معقولة.

– دراسة 7 : **عماري صليحة، بن ثابت علي**، بعنوان "التقييم المالي للبنوك باستخدام مؤشرات نظام التقييم المصرفي الأمريكي Camels -دراسة حالة بنك الخليج الجزائر-"مجلة العلوم الإنسانية لجامعة أم البواقي، المجلد 5، العدد2-ديسمبر2018.

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على الوضعية المالية لبنك الخليج الجزائرخلال الفترة 2014 2017 .

ما مدى مساهمة نظام التقييم المصرفي الأمريكيcamels في تحديد سلامة و كفاءة أي بنك؟

في هذه الدراسة تم إعتماد المنهج الوصفي التحليلي.

تم إنجاز هذه الدراسة بالإستعانة بالدراسات السابقة و الملتقيات و المؤتمرات و كذلك الموقع الإلكتروني لبنك الخليج الجزائر.

في هده الدراسة تم إستخدام مؤشرات نظام التقييم المصرفي الأمريكي CAMELS قصد تشخيص وتقييم الأداء المالي له، حيث وبموجب هذا الأخير يعطى للبنك تصنيف : التقييم المالي، نظام التقييمCAMELS ، عناصر نظامCAMEL ، بنك الخليج الجزائرركّب مبني على تقييم وتصنيف ستة عناصر رئيسية تتعلق بظروف البنك المالية والتشغيلية مع الأخذ بعين الاعتبار كل من حجم البنك، درجة تعقيد نشاطاته والمخاطر التي تعترض نشاطاته، وتتمثل هذه العناصر في: كفاية رأس المال، جودة الأصول، سلامة الإدارة، الربحية، السيولة ودرجة الحساسية لمخاطر السوق.

توصلت هذه الدراسة إلى توفر العديد من نقاط القوة ببنك الخليج الجزائر، كما كشفت الدراسة عن وجود جوانب ضعف بالبنك والتي يجب تقليصها للنهوض به.

الفرع الثاني دراسات أجنبية:

– دراسة 1 **مقال.Bekakria imed eddine, Azzoz saleh eddine** بعنوان:

"Etude Comparative Entre L'efficience Des Banques Islamiques Et Des Banques Conventionnelles : Méthode DEA."revue des sciences commerciales et de gestion, volume :16, numéro:1(2020)

هدفت هذه الدراسة إلى مقارنة كفاءة البنوك الإسلامية والبنوك التقليدية في منطقه الشرق الأوسط وشمال إفريقيا استخدام طريقه تحليل مغلف البيانات(Data Envlopent Analysis) للفترة ما بين2016 -2018.

إشكالية الدراسة وهي :كيف كانت كفاءة البنو ك الإسلامية مقابلة بالبنوك التقليدية ؟

في هذه الدراسة تم إعتماد المنهج الوصفي كما تم إستخدام التقارير السنوية التي تنشرها البنوك محل الدراسة في مواقعها الرسمية، وأيضا تم إستخدام برنامج الإكسل و برنامج تحليل مغلف البيانات.

قامت الدراسة على 20 بنك, منها 10 بنوك إسلامية لثمانية دول : الجزائر، تونس، مصر، المغرب، قطر، السعودية، الإمارات المتحدة والأردن.

وتوصلت الدراسة إلى انه لا يوجد فرق كبير بين البنوك والإسلامية من حيث الكفاءة على مدى سنوات الدراسة فلقد سجل النوعان من البنوك درجات متقاربة من حيث الكفاءة مع مستوى مرتفع نسبيا لصالح البنوك الإسلامية..

دراسة 2 مقال: Sayel ramadhan (bahrain) Mohamed selim (bahrain) Ahmed sahwan (bahrain)

بعنوان: "Financial perfomance of conventional and islamic banks in bahrain : A comparative study." Banks and bank systems, volume 14, issue4, 2019.

هدفت هذه الدراسة إلى تحديد المتغيرات التي تؤثر على الأداء المالي للبنوك الإسلامية والتقليدية ومقارنة أدائها المالي ، تم إشكالية الدراسة وهي : استخدام البنوك المدرجة في بورصة البحرين خلال الفترة 2003- 2016

ما هي المتغيرات التي تؤثر على الآداء المالي للمصارف الإسلامية و التقليدية ؟

في هذه الدراسة تم إستخدام تحليل النسب المالية، إختبار الإنحدار المتعدد و العينة المقترنة لتحليل البيانات.

تظهر نتائج هذه الدراسة أن أداء البنوك التقليدية أفضل من البنوك الإسلامية من حيث الربحية كما تظهر أيضا أن العائد على الأصول يرتبط إرتباطا وثيقا بالمخاطر وتكلفة الوساطة ونسب الكفاءة بينما يتأثر العائد على حقوق الملكية بدرجة كبيرة بالنسبة للمخاطرة .

– دراسة 3: Abid Usman, Muhamed Kashif Khan مقال بعنوان "Evaluating The Financial Performance Of Islamic And Convention Banks Of Pakistan : A Comperative Analysis."international journal of business and social science, vol:3, no:7, april 2012.

هدفت هذه الدراسة إلى تقييم الأداء المالي بين البنوك الإسلامية والتقليدية من خلال دراسة مقارنة الربحية ونسب السيولة تم استخدام 6 بنوك من باكستان، 3 تقليدية وثلاث إسلامية خلال الفترة 2007- 2009 .

تم إختيار البنوك التي تم أخذ عينات منها على أساس أن لها وزنا متساويا تقريبيا لرأس المال المستثمر وعدد الفروع، تم ستخدام إختبار t للعينة المزدوجة .

إشكالية الدراسة في التسائل التالي : ما هي الفروقات الجوهرية بين البنوك الإسلامية و البنوك التقليدية من حيث السيولة و الربحية؟

في هذه الدراسة تم إعتماد المنهج الوصفي و كذا المنهج التحليلي.

تظهر نتائج الدراسة أن البنوك الإسلامية لديها معدل نمو مرتفع بالنسبة للبنوك التقليدية كما يظهر أيضا أن البنوك الإسلامية تتمتع بسلطة السيولة العالية,كما يوضح التحليل أن البنوك الإسلامية تزدهر بسرعة أكبر من البنوك التقليدية.

– دراسة4:مقال ghazi abdulmajeed algaibat بعنوان:

" Financial And Economical Analysis Of Banking Activities : Case Study Of Jordan."international journal of academic research in accounting, finance and management sciences, vol6, no4, october 2016, pp 90-101.

جاءت هذه الدراسة بهدف تقييم أداء البنوك في الأردن (البنك الإسلامي الأردني للاستثمار و التمويل ، بنك الإتحاد، كابيتال بنك أوف الأردن، و الاستثمار العربي الأردني و البنك العربي)

للفترة من سنة 2000 إلى سنة 2011.

إشكالية الدراسة يمكن إيجازها في التسائل التالي : ما هو مستوى نشاط و حجم الربحية في البنوك التجارية الاردنية ؟

من خلال دراسة السيولة والمديونية و الربحية ونسب السوق ونسب النشاط أظهرت الدراسة أن البنك الإسلامي الأردني يحتل المرتبة الأولى من حيث نسب السيولة أما بالنسبة للربحية فقد بينت الدراسة أن أعلى نسبة ربحية في البنك العربي يليه البنك الإسلامي الأردني أما اقل نسبة ربحية فكانت في بنك الاتحاد.

-دراسة 5:مقال aklima. Akter بعنوان:

"Financial Diagnostic Using CAMEL Model : Public Versus Private Banks In Bangladesh."American journal of trade and policy, vol 3, issue3/2016**.**

تهدف هذه الدراسة إلى التحليل التجريبي للبيانات المالية لإثنين من البنوك، بنك من قطاع عام وبنك من قطاع خاص في بنجلاديش خلال الفترة 2010 إلى 2014.

إشكالية الدراسة يمكن إيجازها فيما يلي: كيف تم تقييم آداء البنوك محل الدراسة ؟

إعتمدت هذه الدراسة على المنهج الوصفي .

في هذه الدراسة يسلط الضوء على تصنيف بنكين لأدائهم في نموذج camels ... كفاية رأس المال، جودة الأصول، جودة الإدارة، القدرة على الأرباح و السيولة....

في هذه الدراسة نجد أن بنك التسليف و التجارة المحدود سجل مركز أفضل لجميع النسب و الأصول السائلة إلى إجمالي الودائع مقارنة ببنك جاناتا المحدود، من خلال النظر في جميع معطيات (نموذج Camels) يكون بنك التسليف و التجارة المحدود أعلى أداء بعد تقييمه بواسطة نموذج camel مقارنة ببنك جاناتا المحدود.

دراسة 6: Phd. Meroua beldi. Dr. Khemissi gaidi

بعنوان:

"Evaluating Banks Performance Using / Financial Rations: A Study Of A Sample Of Active Banks In Algeria During During The Period 2012 2019."

تهدف هذه الدراسة إلى تقييم أداء عينة من البنوك في الجزائر وهي مصرف السلام والبنك الوطني الجزائري وبنك الخليج خلال الفترة 2012 - 2019 وذلك بإستخدام النسب المالية المتمثلة في نسب السيولة، الربحية ونسب كفاية رأس المال ونسب الإستثمار وهذا بناءا على البيانات المالية للبنوك.

إشكالية الدراسة تتوضح في التسائل التالي :كيف كان آداء البنوك محل الدراسة؟

إعتمدت هذه الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي.

في هذه الدراسة نجد مجموعة نتائج منها :

1 .تقييم أداء البنوك يسمح بمعرفه المركز المالي للبنك.

2.تقييم أداء البنوك أدى إلى النتائج التالية.

كفاءة AGB ضعيفة في استخدام أمواله الخاصة لتحقيق الأرباح .

قدرة البنوك على استيعاب الخسائر التي قد تحدث ضعيفة.

دراسة 7 : مقال Maysa a munir milhem. Yarmouk university

Rasha M.s Istaiteyh. The hashemite university.

بعنوان:

"Financial performance of Islamic and conventional banks :evidence from Jordan"global journal of business research, vol 9, no 3, 2015, pp 27-41.

جاءت هذه الدر اسة من أجل دراسة آداء البنوك الإسلامية مقابل نظيرتها التقليدية في الأردن خلال الفترة 2009 - 2013 حيث تمثلت عينة الدراسة في 16 بنك في الأردن مقسمة إلى ثلاث بنوك إسلامية و ثلاثة عشر بنك تقليدي، حيث تم إجراء مقارنة باستخدام النسب المالية لقياس الأداء من حيث الربحية والسيولة والمخاطر والملاءة والكفاءة.

إشكالية الدراسة تتوضح من خلال التساؤل التالي :كيف كان أداء البنوك الإسلامية مقارنة بالبنوك التقليدية خلال فترة الدراسة؟

في هذه الدراسة تم إعتماد المنهج الوصفي التحليلي و المنهج القارن .

تظهر نتائج هذه الدر اسة أن هناك فرق في الأداء بين البنوك الإسلامية والتقليدية في الأردن خلال فترة الدراسة حيث أن هذه الدراسة توصلت أن البنوك الإسلامية أقل ربحية وأكثر سيولة وأقل مخاطرة وكذلك أقل كفاءة مقارنة بالبنوك التقليدية.

المطلب الثاني: موقع الدراسات السابقة من الدراسة الحالية

تعتبر كل من دراسات: (**حسينة معاش**: بعنوان "تقييم الأداء المالي للبنوك التجارية بالاعتماد على نموذج العائد على حقوق الملكية- دراسة حالة البنك الوطني الجزائري خلال ال فتره2014-2018)، (**سمير عبد الرزاق الصرايري** بعنوان" قياس الأداء المالي للمصارف التجارية السعودية وتقييمها)، الأقرب للإشكالية التي تعالجها الدراسة الحالية إلا أن دراستنا تختلف عن هذه الدراسات وغيرها من الدراسات الأخرى في مجموعة من النقاط يمكن أن نلخصها فيما يلي:

1. كل هذه الدراسات السابقة في مجملها هدفت الى التركيز على جانب الأداء المالي للبنوك الإسلامية او التقليدية، دون التطرق الى متغير التشخيص المالي ودوره او انعكاساته على جانب الأداء المالي.
2. هذه الدراسات لم تقم بمقابلة مؤشرات أداء بنكين تقليدي وإسلامي.

3. العينات التي شملتها الدراسات السابقة بنوكا إسلامية من دول مختلفة، بينما ركزت دراستنا على عينة من البنوك الإسلامية والتقليدية تعمل في نفس البلد.

4. إعتمدت هذه الدراسة على منهج التحليلي الوصفي باستغلال مختلف البيانات والتقارير السنوية للبنكين، بالإضافة إلى أن الدراسة الحالية إنتهجت أسلوب دراسة حالة بنك السلام الجزائر والبنك الوطني الجزائري، في حين إتفقت معظم الدراسات السابقة في المنهج المعتمد على أنه تحليلي وصفي، بينما إختلفت في الأدوات المستعملة فمنها ما إستعملت النسب المالية، و بعضها إستعمل نماذج التقييم كنموذج camels ...الخ.

خلاصة الفصل:

بعد إستعراضنا لمختلف المفاهيم النظر ية من خلال التطرق في هذا الفصل لمبحثين في مقدمته تم تناول مجموعة من المفاهيم حول حول التشخيص المالي و تقييم الأداء المالي حيث تم التطرق إلى المفهوم، المؤشرات، علاقة التشخيص المالي بتقييم الأداء المالي.

أما فيما يخص الدراسات السابقة التي تم الإشارة إليها وعرضها في المبحث الثاني باعتماد تقسيم الدراسات السابقة الى ما هو عربي وأجنبي من حيث البيئة المدروسة، ومقارنتها بالدراسة الحالية، وسنحاول في الفصل الموالي ان نبين مدى تطابق الجانب النظري مع الجانب التطبيقي من خلال التطرق إلى مختلف الأساليب المعتمدة للتشخيص والتقييم الماليين وذلك من خلال استغلال معطيات القوائم المالية للبنكي السلام الجزائر والبنك الوطني الجزائري.

الفصل الثاني

تقييم الأداء المالي لبنك السلام الجزائر والبنك الوطني الجزائري بإستخدام نمودج العائد على حقوق الملكية

تمهيد:

بعد التطرق في الفصل الأول من الدراسة للجانب النظري لكل من التشخيص و الأداء الماليين للبنوك، وكذا بعض الدراسات السابقة في المجال، في هذا الفصل سنحاول إسقاط الجانب النظري على عينة من البنوك الإسلامية (بنك السلام الجزائر) وأخري للبنوك التقليدية (البنك الوطني الجزائري BNA)، مبرزين في ذلك مساهمة التشخيص المالي في إمكانية معرفة جوانب الأداء المالي البنكين التي خضعت للتشخيص، ومن ثم محاولة الحكم عليها.

وفي هذا الصدد سنتطرق إلى تقسيم هذا الفصل إلى مبحثين أساسيين:

- **المبحث الأول**: طريقة وأدوات الدراسة.
- **المبحث الثاني**: عرض النتائج، تحليلها ومناقشتها.

المبحث الأول: طريقة وأدوات الدراسة

يعتبر هذا المبحث مدخلا إلى الدراسة التطبيقية، بحيث يتم عرض مجتمع وعينة الدراسة بالإضافة إلى أدوات المستخدمة في جمع المعلومات.

المطلب الأول عينة الدراسة ومتغيراتها:

نعرض في هذا المطلب تقديما للبنكين، إضافة إلى مجتمع الدراسة والعينة المستهدفة.

الفرع الاول تقديم عينة الدراسة:

أولا: تقديم بنك السلام – الجزائر

سنقدم حوصلة وجيزة حول بنك السلام – الجزائر تتمثل فيما يلي:

1. **التأسيس والتعريف بالبنك:** مصرف السلام- الجزائر بنك شمولي يعمل طبقا للقوانين الجزائرية، ووفقا لأحكام الشريعة الإسلامية في كافة تعاملاته كثمرة للتعاون الجزائري الخليجي، تم اعتماد المصرف من قبل بنك الجزائر في سبتمبر 2008، ليبدأ مزاولة نشاطه مستهدفا تقديم خدمات مصرفية مبتكرة، إن مصرف السلام-الجزائر يعمل وفق إستراتيجية واضحة ومتطلبات التنمية الاقتصادية تتماشى في جميع المرافق الحيوية بالجزائر، من خلال تقديم خدمات مصرفية عصرية تنبع من المبادئ والقيم الأصيلة الراسخة لدى الشعب الجزائري، بغية تلبية حاجيات السوق والمتعاملين والمستثمرين، وتضبط معاملاته هيئة شرعية تتكون من كبار العلماء في الشريعة والاقتصاد.
2. **مهمة وهدف البنك:** إعتمد البنك على أرفع معايير الجودة في الأداء لمواجهة التحديات المستقبلية في الأسواق المحلية والإقليمية والعالمية مع التركيز على تحقيق أعلى نسبة من العائدات للعملاء والمساهمين على السواء.
3. **الرؤية المستقبلية للبنك:** يسعى البنك إلى الريادة في مجال الصيرفة الإسلامية الشاملة بمطابقة مفاهيم الشريعة الإسلامية وبتقديم خدمات ومنتجات بنكية مبتكرة ومعتمدة من قبل هيئة الشرعيةللمصر ف.
4. **خصائص البنك:** من بعض ميزات البنك الإلتزام، التميز والتواصل.
5. **منتجات وخدمات البنك:** يقترح مصرف السلام – الجزائر مجموعة من المنتجات والخدمات المبتكرة مما صاغته الصيرفة المعاصر ة ويحرص على حسن تقديمها لعملائه.
6. **عمليات التمويل:** مصرف السلام – الجزائر يمول المشاريع الإستثمارية وكافة الإحتياجات في مجال الإستغلال والإستهلاك عن طريق عدة صيغ تمويلية من بينها:

– المشاركة ، الإجارة،، الإستصناع، البيع بالتقسيط،، المضاربة، المرابحة، السلم، البيع الآجل...الخ.

7. **التجارة الخارجية:**

– وسائل الدفع على مستوى الدولي: العمليات المستندية.

– التعهدات وخطابات الضمان البنكية.

8. **الاستثمار والادخار:**

– إكتتاب سندات الاستثمار.

– فتح دفتر الاستثمار " أمنيتي ".

.../....

- فتح حسابات الاستثمار.

9. الخدمات:

- خدمات تحويل الأموال عن طريق أدوات الدفع الآلي.
- الخدمات المصرفية عن بعد " السلام المباشر ".
- خدمة الإيميل سويفت " سويفتي ".
- بطاقة الدفع الإلكترونية " آمنة ".
- خدمات الدفع الدولية " السلام فيزا ".
- خدمة الدفع عبر الانترنت " E- Amina ".
- تطبيق الموبايل " السلام سمارت بنكنغ ".
- خزانات الأمانات " أمان ".
- ماكينات الدفع الآلي.

ماكينات الصراف الآلي...الخ.[1]

ثانيا تقديم البنك الوطني الشعبي:

1- التعريف بالمصرف:

تم إنشاء البنك الوطني الشعبي بموجب مرسوم 13/06/1966 بموجب التعليمية رقم 178/06 على شكل شركة وطنية وتبعا لقوانينه الأساسية يمارس كل عمليات بنك الودائع حيث يجمع العوائد أي الموارد لمدة معينة و أخرى تحت الطلب كما يقوم بتمويل القطاع الصناعي و التجاري و الفلاحي حيث أنه في السنوات الأولى من تأسيسه كان من أهدافه وضع نظام تمويل وطني و القضاء على تراكم الاموال من اجل إعادة توظيفها، و تبين ان البنك الوطني الجزائري ذو نشاط واسع و متعدد ، حيث تعرفه لنا المادة 06 من القانون التجاري بأنه هو الذي يمارس كل نشاطات البنوك التجارية و تتخلص هذه النشاطات في:

- القيام بعمليات الدفع.
- منح القروض.
- القيام بعمليات خصم الأوراق المالية..
- القيام بدور الوسيط في عمليات بيع و شراء و معالجة كل عمليات الصرف الفورية أو الآجلة.

2- مهمة و هدف المصرف:

يقوم نشاط البنك الوطني الجزائري عامة على تحقيق ثلاثة أهداف و هي:

1-2- تحقيق أقصى ربحية:

[1] http://www.alsalamalgeria.com

.../....

إن تحقيق أكبر قدر من الأرباح تعتبر الوظيفة الأساسية لإدارة البنك، و يعني أن تكون إيرادات البنك أعلى من تكاليفه، حيث تشمل إيرادات البنك إجمالا على الفوائد ، الأتعاب مقابل الخدمات، عوائد الاستثمار في الأوراق المالية ، و العوائد الناجمة عن خصم الأوراق التجارية.

أما فيما يتعلق بتكاليف البنك فإنها تشمل عموما:

الفائدة التي يدفعها البنك للمودعين ، المصاريف الإدارية مثل الرواتب.

2-2 تجنب النقص شديد في السيولة:

و يعني ذلك في مقدرة البنك على الوفاء بالتزامه اتجاه المودعين في حالة سحب ودائعهم ، و مقدرته على مقابلة طلبات الائتمان.

2 -3- تحقيق أكبر قدر من الأمان للمودعين و البنك.

بخصوص أمان المودعين ، على إدارة البنك أن تراعي عدم المساس بودائعهم ، و ذلك بتحديد حد أدنى للخسائر التي يمكن ان يتحملها في نشاطه المعتاد. أما بالنسبة لامان البنك فهو يعني مدى ثقة الإدارة بان التسهيلات المصرفية التي تمنع سوف يتم تسديدها في تواريخ استحقاقها المحددة ليتم اقراضها مجددا و الحصول على اكبر عائد ممكن لذلك يجب عليها ان تضع قواعد محددة للإقراض و تقليل مقدار المخاطرة المصرفية.

3- مهام و وظائف البنك:

تتمثل وظائف و مهام البنك الوطني فيما يلي:

- تنفيذ خطة الدولة في موضوع الإئتمان القصير و المتوسط وفقا للأسس المصرفية التقليدية بإنشاء مخاطر و ضمان القروض كتسهيلات الصندوق و السحب على المكشوف .
- تمويل المؤسسات الصناعية و الخاصة و خصم الأوراق التجارية تلبية لحاجات الزبون
- تحصيل كل التسديدات النقدية عن طريق الشيكات .
- تقديم الخدمات لجميع الأسواق العمومية في حالة عجزها عن إكتساب وشراء كل السندات التجارية.
- يلعب دور الوسيط في الإكتتاب، شراء المستندات العمومية والأسهم .
- كراء مخازن من أجل المعادن والوثائق .
- المساهمة في رأس مال العديد من البنوك التجارية.
- تمويل الإستثمارات الإنتاجية.
- تنفيذ العمليات المالية مع الخارج" .

4- منتجات وحدات البنك:

يقترح البنك الوطني الشعبي على عملائه و زبائنه مجموعة من المنتجات تتمثل فيما يلي :

.../....

4-1- عمليات التمويل:

و تتمثل في :

- القروض المدعمة من طرف الدولة.
- قروض طويلة المدى .
- قروض متوسطة المدة.
- القروض الإستهلاكية.
- القرض الإيجاري.
- القروض بالإمضاءات.
- قروض الصندوق.
- الحلول الخاصة بالأطباء.
- القروض العقارية.

4-2-التوفير و الإدخار:

و يتمثل في :

- الإيداعات لأجل.

و تنقسم إلى حسابات الإيداع لأجل و سندات الصندوق.

- الإيداع الحر:

هذا الأخير ينقسم بدوره إلى:

1. دفتر التوفير بفائدة.
2. دفتر التوفير بدو ن فائدة.
3. دفتر التوفير للقصر(المستقبلي).

4-3- التجارة الخارجية:

يتكفل البنك بكافة عمليات التجارة الخارجية مستعينا في ذلك بشبكته الواسعة، فروعه وشركائه في كل من الجزائر والخارج، وكذا شبكته المتنوعة من المراسلين البنكيين الأجانب.

4-3-1-التوطين المسبق:

تستوجب كافة التعاملات مع الخارج التوطين المسبق و تخضع لشرط التسجيل و الموافقة على التوطين الإلكتروني المسبق: تحويل، تحصيل الأموال، الالتزام، التخليص الجمركي و كل إجراء نهائي للتوطين.

.../....

ولهذا الغرض، وضع البنك الوطني الجزائري تحت تصرف زبائنه، خدمة مرتبطة مباشرة بالأنترنت تسمح لهم بتسجيل وتقديم طلبات التوطين لهياكل البنك المكلفة بهذا القسم:

http://www.bna-dz.com/login.php

4-3-2-القرض المستندي:

– عند إختيار القرض المستندي لتحقيق عمليات الإستيراد يقدم البنك مجموعة من الإمتيازات تتمثل في الإستفادة من إرشادات و مرافقة الخبراء الموضوعين تحت تصرف العميل من أجل التقييم المالي للعقود .

- عند إختيار القرض المستندي لتحقيق عمليات التصدير:

1. الإستفادة من مساعدة و إلتزام البنك الوطني الجزائري.

2- الاستفادة من المنتوجات بالإمتثال الصارم لنظام الصرف المعمول به.

4-3-3- الضمانات الدولية:

تتعامل مؤسسة مع شركاء أجانب وترغب في تأمين علاقاتها التعاقدية والمالية فإنه هنا يلتزم البنك بالدعم سواء كانت عملية تصدير أو إستيراد. وفي هذا الإطار، يقترح البنك الوطني الجزائري، تحت شروط معينة، منح ضمانات بنكية دولية (يمكن إرفاق العقد بنماذج مثل: ضمان الصفقات، إسترجاع الودائع والأداء الجيد).

4-3-4- الدفع المستندي:

الدفع المستندي هو وسيلة بسيطة و فعالة لإنجاز المعاملات الخارجية بنجاح و هو ذو إستعمال متكرر في إطار الصفقات التجارية المستمرة، سهل التنفيذ والتسيير، تقييم العلاقات التجارية .

يمكن تحقيق الدفعات المستندية من خلال الشبكة الموزعة عبر الوطن.

تبقى معالجة هذه العمليات من صلاحيات الوكالة التي تم بها التوطين.

شبكة البنك المحلية:

http://www.bna.dz/index.php/fr/trouver-une-agence

.../....

4-3-5- التحويلات الدولية

بفضل علاقة البنك مع البنوك الأخرى على الصعيد الدولي، يمكن تلبية الإحتياجات.

إذ يمكن بسهولة إرسال وإستلام الأموال من الحساب الخاص إلى أي حساب بنكي في العالم، وفقا للنظام المعمول به.

ولهذا يضع البنك تحت تصرف الزبائن إمكانية الولوج إلى أحد أفضل أنظمة الدفع والإتصال في العالم عبر خدمة ***SWIFT***.

4-3-6-التصدير من غير المحروقات:

البنك الوطني الجزائري يقدم التأطير الأفضل و المتابعة الجيدة لتحقيق عمليات التصدير من غير المحروقات.

الفرع الثاني متغيرات الدراسة:

1. **تحديد متغير الدراسة:**

- **متغير مستقل:** يتمثل في التشخيص المالي.
- **متغير تابع:** الأداء المالي للبنوك التقليدية والإسلامية.

2. **طريقة جمع المتغيرات:**

تم جمع المعلومات المطلوبة من خلال التوجه إلى الموقع الالكتروني لبنك السلام الجزائر وبنك الوطني الجزائري، والتحصل على المعلومات المطلوبة (القوائم المالية خصوصا).

المطلب الثاني أدوات الدراسة:

خلال هذا المطلب سنتطرق إلى التفصيل في أدوات الدراسة المستخدمة، بداية بأدوات جمع المعلومات ثم الأساليب التي اعتمدنا عليها في تحليل النتائج.

الفرع الاول :الأدوات المستخدمة في جمع المعطيات:

إستخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي بإعتباره يصف الدراسة بمعلومات ويقوم بتحليل البيانات. ولقد إعتمدنا في جمع المعطيات على الأدوات التالية:

أولا –القوائم المالية لكلا البنكين:

لقد تم تجميع البيانات من خلال التقارير والقوائم المالية السنوية، والمنشورة والبالغ عددها 10 تقارير لمدة خمس سنوات، وللفترة الممتدة بين 2016م حتى 2020م.

كما سيتم الإعتماد في هذه الدراسة على مجموعة من المؤشرات والنسب المالية المستخرجة من قائمة المركز المالي وقائمة الدخل للبنكين محل الدراسة (نموذج العائد على حقوق الملكية).

.../....

ثانيا برنامج الإكسل EXEL:

لترجمة المعطيات العددية في شكل جداول والتي تم ترجمتها إلى أعمدة بيانية بهدف إستخدامها في التحليل والتفسير.

– إستخدام معياري التشتت الإحصائية (الوسط الحسابي والإنحراف المعياري) لمحاولة إضفاء المنطق والدلالة على التفاسير المقترحة للأداء المالي للبنكين ومقابلة النتائج والمؤشرات.

الفرع الثاني :الأسلوب المتبع في تحليل النتائج :

إستخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي بإعتباره يصف الدراسة بمعلومات ويقوم بتحليل البيانات، وذلك بالإعتماد على:

1- أحد مقاييس النزعة المركزية (المتوسط الحسابي).

2- أحد مقاييس التشتت (الانحراف المعياري).

3- إستخدام أسلوب مؤشرات العائد على حقوق الملكية.

المبحث الثاني: عرض لنتائج الدراسة ومناقشتها

من خلال هذا المبحث سنتطرق إلى عرض ما توصلنا إليه في دراستنا هذه بخصوص تشخيصنا للأداء المالي لبنك السلام والبنك الوطني الجزائري خلال الفترة المدروسة.

المطلب الأول: عرض النتائج المتحصل عليها في بنك السلام الجزائر و بنك ال BNA: سيتم التطرق في هذا المطلب إلى عرض جوانب من التقارير المالية السنوية المعروضة على موقع الرسمي لمصرف السلام الجزائر وبنك ال BNA، والتي نحتاجها في دراستنا هذه، وترجمتها إلى مؤشرات مالية بعد حسابها، ومن ثم محاولة التعرض لتقييم بعض جوانب الأداء المالي لكلى البنكين، خلال فترة الدراسة الممتدة من 2016م إلى 2020 م.

العناصر لمالية المستعملة في تطبيق نموذ ج العائد على حقوق الملكية

الجدول رقم 2.2

بنك السلام :

الوحدة: بالآف الدينار الجزائري

السنة	2016	2017	2018	2019	2020
حقوق الملكية للبنك السلام= راس المال+ الاحتياطات +ارباح محتجزة(مجموع من البند 13 الى البند 18 في جانب الخصوم)	14 301 347,00	15 381 433,00	14 886 934,00	15 004 791,00	16 831 052,00
الايرادات : البند من جدول حسابات النتائج 7،6،5،3،1	2 261 997,00	3 329 013,00	5 446 523,00	7 592 667,00	7 668 998,00
	717 907,00	947 052,00	2 081 278,00	2 826 854,00	1 358 344,00
	/				
	-	17 520,00	92 504,00	89 386,00	26 629,00
مجموع الايرادات	2 979 904,00	4 293 585,00	7 620 305,00	10 508 907,00	9 053 971,00
الدخل الصافي لبنك السلام= النتيجة الصافية	1 080 086,00	1 181 246,00	2 418 015,00	4 007 410,00	3 069 188,00
اجمالي الأصول لبنك لسلام	53 103 919,00	85 775 329,00	110 109 059,00	131 018 967,00	162 625 776,00

البنك الوطني الجزائري:

الوحدة: بالآف الدينار الجزائري

	2016	2017	2018	2019	2020
راس المال	41 600 000,00	41 600 000,00	150 000 000,00	150 000 000,00	150 000 000,00
الاحتياطات	155 567 323,00	178 987 219,00	90 573 966,00	114 406 150,00	123 470 345,00
أرباح محتجزة	- 6 155 252,00	- 5 169 755,00	- 7 991 301,00	3 876 986,00	4 404 218,00
	14 122 289,00	14 122 289,00	14 122,00	14 122 289,00	14 117 206,00
	5 703 139,00	5 703 139,00	5 703 139,00	5 703 139,00	5 703 139,00
حقوق الملكية للبنك الوطني: راس المال+ الاحتياطات +ارباح محتجزة(مجموع من البند 13 الى البند 18 في جانب الخصوم)	210 837 499,00	235 242 892,00	238 299 926,00	288 108 564,00	297 694 908,00
	129 177 236,00	115 094 180,00	138 968 599,00	139 568 406,00	134 401 409,00
	2 685 271,00	2 107 888,00	2 111 057,00	2 153 578,00	2 241 709,00
الايرادات : البند من جدول حسابات النتائج 7،6،5،3،1	/				
	- 468 723,00	14,00	50,00	723 344,00	- 1,00
	214 322,00	16 994,00	571 993,00	339 396,00	1 794 246,00
	-	236 245,00	236 307,00	-	2 422 196,00
مجموع الايرادات	131 608 106,00	117 455 321,00	141 888 006,00	142 784 724,00	140 859 559,00
الدخل الصافي لل bna= النتيجة الصافية	31 419 896,00	29 986 747,00	35 832 184,00	19 064 194,00	23 047 665,00
اجمالي الاصول لل bna	2 843 371 178,00	2 828 633 272,00	3 082 299 350,00	3 491 982 968,00	3 440 270 872,00

.../....

أولا: مؤشر العائد على حقوق الملكية.

الجدول رقم 3.2

الوحدة:النسبة المئوية (%)

السنة / البنك	بنك السلام	البنك الوطني الجزائري
2016	7,55	14,90
2017	7,68	13,36
2018	16,24	15,04
2019	26,71	0,07
2020	18,24	0,08
المتوسط الحسابي	15,28	8,69
الانحراف المعياري	8,03	7,89

المصدر: من إعداد الطالبين اعتمادا على القوائم المالية لبنك السلام والبنك الوطني الجزائري.

الشكل 2-1 يوضح تطور مؤشر العائد على حقوق الملكية لبنك السلام والبنك الوطني الشعبي خلال الفترة 2016 – 2020 .

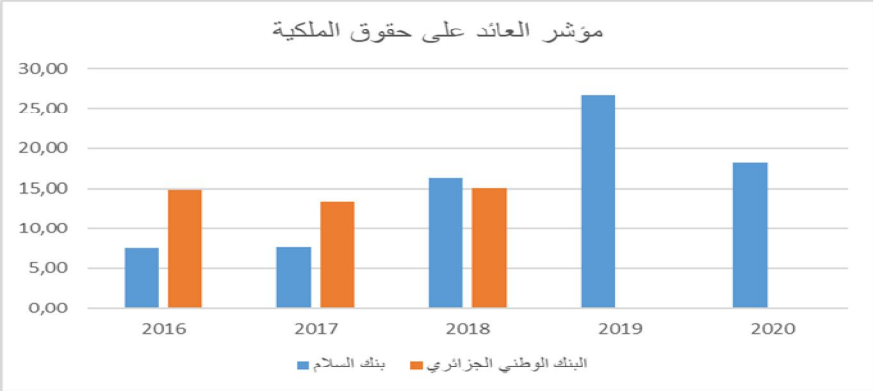

المصدر: من إعداد الطالبين بالإعتماد على الجدول 2-3

.../....

ثانيا مؤشر العائد على الأصول:

الجدول رقم 4.2

الوحدة: النسبة المئوية (%)

السنة / البنك	بنك السلام	البنك الوطني الجزائري
2016	2,03	1,11
2017	1,38	1,06
2018	2,20	1,16
2019	0,03	0,55
2020	1,89	0,67
المتوسط الحسابي	1,50	0,91
الانحراف المعياري	0,88	0,28

المصدر: من إعداد الطالبين اعتمادا على القوائم المالية لبنك السلام والبنك الوطني الجزائري.

الشكل 2-2 يوضح تطور مؤشر العائد على الأصول لبنك السلامو البنك الوطني الشعبي خلال الفترة 2016 2020

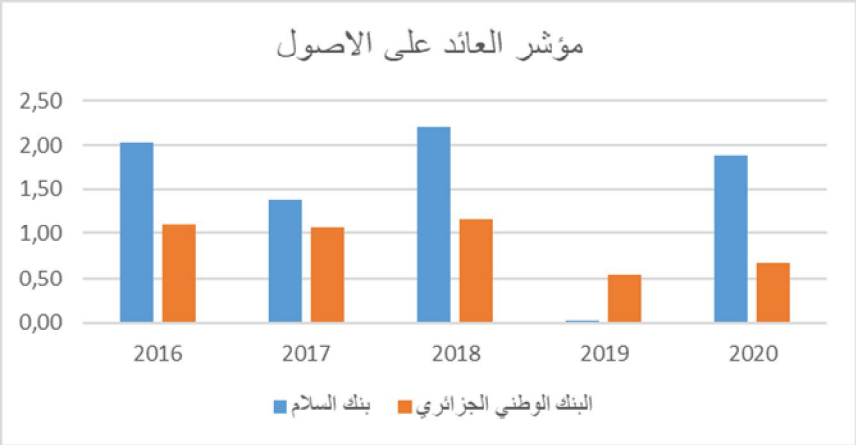

المصدر من إعداد الطالبين بالإعتماد على الجدول 2-4

.../....

ثالثا مؤشر العائد على الرافعة المالية:

الجدول رقم 5.2

الوحدة: الدينار الجزائري (د.ج)

السنة / البنك	بنك السلام	البنك الوطني الجزائري
2016	3,71	13,49
2017	7,40	12,02
2018	7,40	12,93
2019	8,73	12,12
2020	9,66	11,56
المتوسط الحسابي	7,38	12,42
الانحراف المعياري	2,26	0,77

المصدر: من إعداد الطالبين اعتمادا على القوائم المالية لبنك السلام والبنك الوطني الجزائري.

الشكل 2-3 يوضح تطور مؤشر العائد على الرافعة المالية لبنك السلام والبنك الوطني الشعبي خلال الفترة 2016 2020.

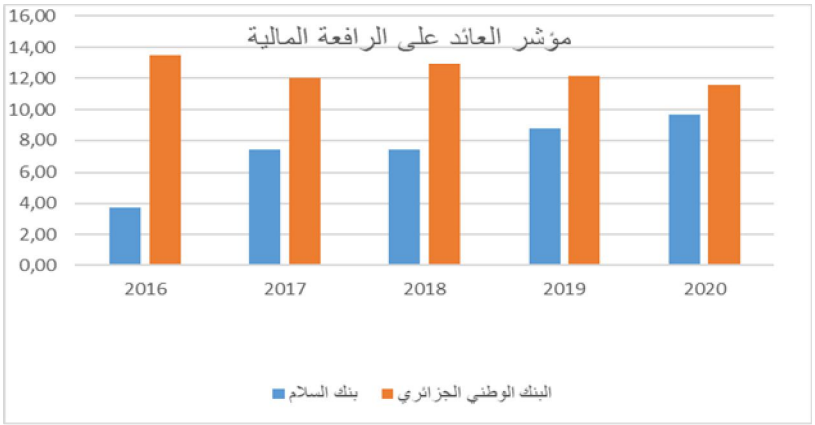

المصدر: من إعداد الطالبين بالإعتماد على الجدول 2-5.

.../....

رابعا مؤشر هامش الربح؛

الجدول رقم 6.2 الوحدة:النسبة المئوية (%)

السنة / البنك	بنك السلام	البنك الوطني الجزائري
2016	36,25	23,87
2017	27,51	25,53
2018	31,73	25,25
2019	38,13	13,35
2020	33,90	16,36
المتوسط الحسابي	33,50	20,87
الانحراف المعياري	4,13	5,63

المصدر: من إعداد الطالبين اعتمادا على القوائم المالية لبنك السلام والبنك الوطني الجزائري.

الشكل 2-4 يوضح تطور مؤشر هامش الربح لبنك السلام والبنك الوطني الشعبي خلال الفترة 2016 2020.

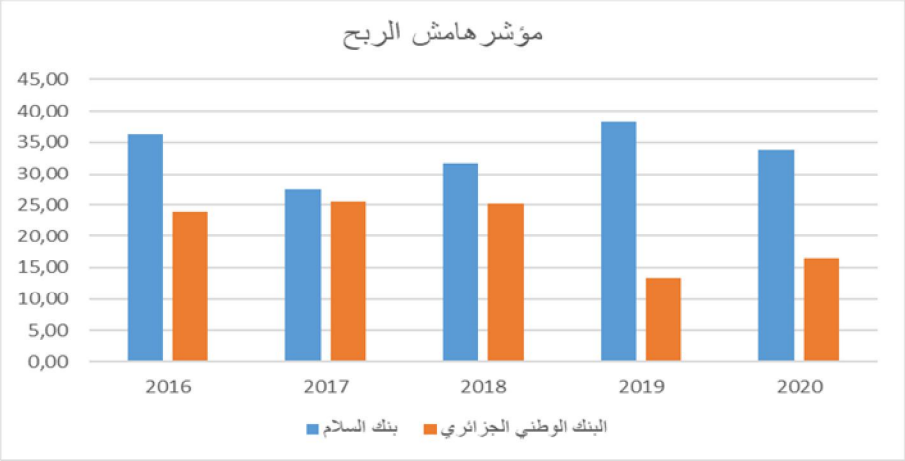

المصدر : من إعداد الطالبين بالإعتماد على الجدول 2-6

.../....

خامسا مؤشر معدل منفعة الأصول؛

الجدول رقم 7.2

الوحدة:النسبة المئوية (%)

السنة / البنك	بنك السلام	البنك الوطني الجزائري
2016	5,61	4,63
2017	5,01	4,15
2018	6,92	4,60
2019	8,02	4,09
2020	5,57	4,09
المتوسط الحسابي	6,23	4,31
الانحراف المعياري	1,23	0,28

المصدر: من إعداد الطالبين اعتمادا على القوائم المالية لبنك السلام والبنك الوطني الجزائري.

الشكل 2-5 يوضح تطور مؤشر معدل منفعة الأصول لبنك السلام والبنك الوطني الشعبي خلال الفترة 2016 2020.

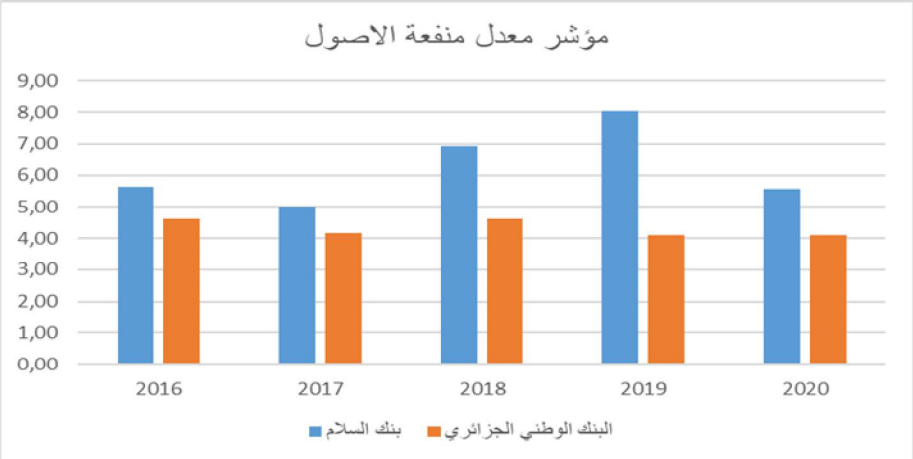

المصدر: من إعداد الطالبين بالإعتماد على الجدول 2-7.

.../....

المطلب الثاني مناقشة النتائج المتوصل إليها:

أولا مؤشر العائد على حقوق الملكية.

من خلال الجدول رقم 3.2:

من خلال قراءة نتائج الجدول نلاحظ ما يلي: بالنسبة لبنك السلام هناك ثبات نسبي للمؤشر بين سنتي 2016 إلى 2017، أي بين 7.55 إلى 7.68، إلا انه شهد ارتفاعا ملحوظا بين 2018 و2019، ثم عاد ليستقر في حدود18.24.

بالنسبة لبنك BNA نلاحظ أن هناك تذبذب نسبي لقيمة هذا المؤشر بين انخفاض وارتفاع، حيث بلغ أدناه سنة 2017 بقيمة 13.36 وأقصاه سنة 2020 بقيمة 15.10 وذلك راجع لارتفاع الدخل والثبات النسبي لحقوق الملكية.

عند مقابلة أداء البنكين من خلال نفس المؤشر ومقارنة المتوسط الحسابي للسنوات المدروسة لكليهما، نلاحظ أن مؤشر العائد على حقوق الملكية عند بنك السلام بقيمة 15.28 أكبر منه عند بنك BNA والذي سجل 14.40، وهذا دليل على أفضلية أداء بنك السلام على أداء بنك BNA دون الأخذ في عين الاعتبار حجم بنك.BNA

وما إرتفاع قيمة الإنحراف المعياري البنك السلام 8.08 إلادليل على ارتفاع المخاطر ة لتعظيم العائد مقارنة بنك BNA(0.85)

ثانيا مؤشر العائد على الأصول.

من خلال الجدول رقم 4.2:

من خلال قراءة مخرجات الجدول نلاحظ أن بنك السلام عرف عدم استقرار لقيمةهذا المؤشر خلال الفترة المدروسة، حيث إنخفض بين سنتي 2016 من 3,02 إلى 1.38 سنة 2017، وذلك لارتفاع قيمة أصول بنك السلام علي حساب الدخل عادت لترتفع إلى 2.2 سنة 2018 ، ثم إنهارت سنة 2019 لتصل إلى 0.03 بسبب زيادة قيمه الأصول، ثم عادت لترتفع مجددا لتصل إلى 1.89 سنة 2020 نتيجة تواصل زيادة الأصول على حساب الدخل.

بالنسبة لبنك BNA، نلاحظ إستقرار نسبي لهذا المؤشر بين سنتين 2016 إلى 2018 أي بين 1.11 سنة 2016 و1.16 سنة 2018، ثم عاد لينخفض إلى 0.55 سنة 2019 نتيجة تراجع الدخل وزيادة الأصول المتاحة للبنك، أما سنة 2020 فقد سجل ارتفاعا بسيطا بفارق 0.12.

.../....

عند مقابلة المتوسطات الحسابية لهذا المؤشر لكلا البنكين، نلاحظ أن لبنك السلام الأداء الأعلى خلال الفترة المدروسة، وما الإنحراف المعياري إلا دليل على عظمالمخاطر ة التي يتحملها مقارنه ببنك BNA (0.88 لبنك السلام و 0.28 لبنك BNA).

ثالثا مؤشر العائد على الرافعة المالية.

من خلال الجدول رقم 5.2:

بالنسبة لبنك السلام، ومن خلال قراءة أرقام الجدول، نلاحظ أن هناك تطور مستمر ومتزايد لهذا المؤشر ما بين سنتي2016 -2020، حيث سجل 3.71 سنة 2016 و 9.66 سنه 2020 . في حين فإن مؤشر بنك ال BNA قد عرف إنخفاض مستمر بين سنتي 2016 بقيمه 13,49 و2020 بقيمة 11.56، لإعتماد البنك على أمواله الخاصة لتمويل أصوله وتراجع المديونية.

ومن خلال مقاربة المتوسطات الحسابية لكلا البنكين نلاحظ أن هناك تقارب بين المتوسطات الحسابيةومؤشرات الفترة المدروسة، وهو دليل أيضاعلى ارتفاع المخاطر ة لزيادة الربحية إلا أن الانحراف المعياري لبنك السلام 2.26 اكبر منه في بنك BNA (0.77)

رابعا مؤشر هامش الربح:

من خلال الجدول رقم 6.2:

من خلال قراءة أرقام الجدول نلاحظ أن هذا المؤشر قد تذبذب في بنك السلام ما بين زيادة ونقصان خلال الفترة المدروسة، فلقد عرف انخفاضا سنه 2017 بقيمة 27.51 بعدماكان 36,25 سنة 2016 ، ثم واصل ارتفاعه سنة 2018 يصل إلى 31.73 ثم 38.13 سنة 2019 ، ثم عاود انخفاضه سنة 2020 ليصل إلى 33,90،وهذا ما يدل على مدى قدر ة البنك على التحكم في الرقابةالسيطر ة على النفقات.

أما بالنسبة لبنك BNA ، فلقد سجل شبه استقرار لهذا المؤشر خلال الفتر ة ما بين 2016 و 2018 أي ما بين 23,83 و 25.25، ثم تراجع سنة 2019 ليصل إلى 13,35، ثم عاود ارتفاعه إلى 16.36، وهذا ما يعكس التذبذب في التحكم في النفقات والتكاليف.

.../....

أما عند مقاربة المتوسطات الحسابية لمؤشري البنكين، نلاحظ أن هناك توافق تقريبي بين مؤشر هامش الربح لبنك السلام ومتوسطه الحسابي خلال الفترة المدروسة وعلى عكس بنك ال BNA فانه سجل تراجع متواصل في قيمة المؤشر مقارنه المتوسط الحسابي لهذا المؤشر خلال الفترة المدروسة.

وعند قراءتنا لقيم الإنحراف المعياري لمؤشري كلا البنكين، نلاحظ أن قيمته أكبر عند BNA (5.63) مقارنة مع بنك السلام (4.13)، وهذا ما يدل على وجود مخطرة أكبر وعوائد أكبر عند بنك ال BNA وهذا ما يعكسه زيادة الدخل.

خامسا مؤشر معدل منفعة الأصول.

من خلال الجدول رقم7.2:

بالنسبة لبنك السلام، وعند قراءتنا لمخرجات الجدول نلاحظ أن هناك تقارب نسبي لمؤشر معدل منفعة الأصول مع المتوسط الحسابي لفترة محل الدراسة، ولقد عرف إنخفاضا طفيفا سنة 2017 إلى 0.05 مقارنة بسنة 2016 التي سجلت5.61 ثم عاد ليرتفع سنه 2018 بتسجيل قيمة قدرها 6.92 ثم 8.02 سنة 2019، ثم استقر عند قيمة 5.57 سنة 2020. بالنسبة لبنك BNA فنلاحظ أن هذا المؤشر او النسبةبقيت مستقرة عموما عند 4.63 سنة 2016 ثم 4.15 سنة 2017 ثم 4.60 سنة 2018 ثم 4.09 خلال السنتين 2019 – 2020 بنفس القيمة. وهي تقارب متوسطه الحسابي المؤشر خلال الفترة المدروسة (4.31).

عند مقاربة الإنحرافات المعيارية لكلا البنكين فنجدها ذات قيمة أكبر عند بنك السلام (1.23) مقارنة مع قيم BNA (0.28)، وهو يعكس المخاطرة والربحية لبنك السلام عكس BNA التي لها مؤشر جد ضعيف (0.28).

.../....

خلاصة الفصل:

تناول هذا الفصل كل ما يخص دراسة الحالة التي قمنا بها على بنك السلام الجزائر والبنك الوطني الجزائري،والتي كانت البداية بتقديم البنكين، ثم عرض العينة وأدوات الدراسة بحيث تمثلت أدوات الدراسة في القوائم المالية ونموذج العائد على حقوق الملكية، والأدوات التحليلية كبرنامج EXEL للوصول إلى النسب والمؤشرات ذات الدلالة، ثم تطرقنا إلى تحليل ومناقشة النتائج المتوصل إليها بناء على ما تم التوصل إليه من مخرجات نموذج العائد على حقوق الملكية، بعد إجراء العمليات الحسابية بحيث تبين لنا:

أن هناك علاقة تجمع مابين متغير التشخيص المالي وتقييم الاداء المالي.

أن هناك إمكانية التشخيص لنوعي للبنكين اعتمادا على نموذج العائد على حقوق الملكية.

أن النتائج التحليلية للدراسة تشير إلى تذبذب في الأداء المالي لبنك الوطني الجزائري، على عكس بنك السلام الذي يعرف إستقرار ونمو في الأداء طيلة فترة الدراسة.

الخاتمة

خاتمة:

سعت هذه الدراسة إلى إبراز مدى فعالية ومكانة التشخيص المالي في تقييم جوانب الأداء المالي للبنوك بنوعيها الإسلامي و التقليدي (بنك السلام الجزائر و البنك الوطني الجزائري)، وقد تمت معالجة الإشكالية بإستخدام منهجية IMRAD من خلال فصلين، الفصل الأول والذي كان شامل لمختلف المفاهيم و الأدبيات التي تخص الجانب النظري لمتغيري الدراسة، وكذلك مجموعة من الدراسات السابقة التي لها علاقة بالموضوع، سواءا بمتغيريه معا أو أحدهما، أما الفصل الثاني والذي شمل كل من طريقة والإجراءات المتبعة في الدراسة التطبيقية، إضافة إلى عملية تحليل النتائج المتوصل إليها ومناقشتها، بغية الوصول إلى الدور الذي يلعبه التشخيص المالي في تقييم الوضعية المالية للبنوك، وحل العديد من المشاكل التي قد تواجهها، كانخفاض مستوى الأداء و مؤشرات قوة البنك و التي تعكس صورته في السوق، وفقا للإستراتيجية المستقبلية المرسومة من خلال الفرص المتاحة، هذا وقد توصلنا إلى مجموعة من النتائج بإختبار الفرضيات والمتمثلة فيما يلي:

1. إختبار الفرضية الأولى: إن التشخيص المالي يعد من أهم المراحل، والذي لا يمكن الاستغناء عنه، والذي من خلاله تتم عمليات تقييم الاداء المالي، لمعرفة نقاط الضعف ومواطن القوة، و بغية معرفة الصحة المالية للبنوك، وبالتالي هناك ترابط حتمي وعلاقة طردية بين التشخيص المالي والتقييم المالي للبنوك، وعليه تثبت صحة الفرضية الأولى.

2. إختبار الفرضية الثانية: هناك إمكانية لقياس وتقييم الأداء المالي للبنوك التقليدية والإسلامية على حد سواء، وبالتالي لا تقبل الفرضية الثانية.

3. اختبار الفرضية الثالثة: يمكن أن نقول إن اختلاف الأداء بين كل من البنوك الإسلامية والبنوك التقليدية ناتج عن اختلاف مبادئ العمل المصرفي وبالتالي نتقبل الفرضية الثالثة.

نتائج الدراسة النظرية:

1- في ظل المنافسة الشرسة في السوق وتحت قانون البقاء للأقوى، وحتى تحافظ البنوك على مكانتها في السوق، لا بد عليها من التحيين المستمر لتشخيص وضعها المالي، وتقويم أدائها المالي بصورة دورية ومعرفة مواطن القوة ونقاط الضعف تفاديا لإفلاسها؛

2- جميع البنوك الإسلامية منها والتقليدية، تخضع لنفس مبادئ التشخيص المالي ويمكن تعميم تطبيق نماذج التقييم المالي عليها، كنموذج العائد على حقوق الملكية؛

3- لا بد على البنوك بأنواعها من إعطاء العناية اللازمة للتدقيق ومراجعة الحسابات، وإضفاء الشفافية على الجانب المحاسبي وعلى مخرجات القوائم المالية، كونها منطلق التشخيص المالي.

نتائج الدراسة التطبيقية

1. تنتهج البنوك إستراتجيات مختلفة بغية تحقيق أهدافها المنشودة والوصول إلى الغايات المرسومة، ومن ثم لا بد لها من أن تحسين أدائها المالي حتى تتفادى الإفلاس والإقصاء من السوق، وهذا ما يتحقق فعلا من خلال تبنيها لأساليب التشخيص المالي، ولنماذج تقييمه حتى يتسنى لها التحكم في مواردها واستغلالها على الوجه الكفء.
2. التباين في قيمة المؤشرات لدى البنكين لا يعني تفضيل أحدهما على الآخر، الا في جانب المؤشر المدروس، والذي يعكس السياسة البنكية المتبعة. فتراجع مؤشر العائد على حقوق الملكية لل BNA من 15.04 الى 0.08 خلال الفترة ما بين 2018 -2020 وارتفاعها لدى بنك السلام في نفس الفترة ما بين 16.24 الى 18.24 لا يعني أبدا الافضلية العامة للأداء المالي لبنك السلام علي بنك ال BNA الا في جانب قوة استثمار حقوق الملكية والذي يعكسه هذا المؤشر.

كما حجم البنك له تأثير كبير على هذا المؤشر، فإرتفاع رأس مال البنك يؤثر سلبا على قيمة المؤشر ويؤدي الى تراجعه، فبنك ال BNA والذي رأس ماله 150000000.00 دج هو أكبر بما يقارب ال9 مرات لرأسمال بنك السلام الجزائري والذي تطور من 14301347.00دج الى 16831052.00دج خلال نفس الفترة. وكذلك الشأن بالنسبة للإحتياطات و الأرباح الموزعة سيكون لها نفس اتجاه التأثير.

3. إستغلال الأصول في بنك السلام وفعاليتها وحسن استغلالها في توليد الإرادات تضاهي فعالية واستغلال أصول بنك ال BNA على الرغم من الفارق الكبير في قيم الأصول، وربما يعود ذلك إلى ملكية البنك للدولة التي لها تأثير على سياسته التمويلية.

فأصول بنك السلام و المقدرة ب 53103919.00 دج سنة 2016 ، ارتفعت تدريجيا خلال الفترة المدروسة الى أن وصلت الى ما قيمته 162625776.00 دج سنة 2020 وهي لا تمثل الا نسبة 4.7% بالنسبة لأصول الBNA لسنة 2016، وأصول بنك ال BNA ارتفعت بدورها من 2843371178.00 دج سنة 2016 الى 3440270872.00 دج سنة 2020 ولا تمثل الا نسبة 1.8 % لأصول بنك السلام مقارنة بأصول ال BNA لسنة 2016.

التوصيات

على أساس النتائج المتوصل إليها سابقا في الدراسة، نقدم بعض الاقتراحات التي ربما تساهم في تحسين الأداء، واغتنام الفرص المتاحة:

- **توصيات عملية**

1-توسعة النشاطات التمويلية للبنوك والخروج من تقوقعها في مجال معين، ومراجعة سياسة التخصص في مجال التمويل؛

2-العمل على توسيع الوكالات البنكية للمعاملات الإسلامية لا حصرها في نوافذ الاسلامية فقط، وعلى أكبر نطاق ممكن على مستوى الوطني.

- **توصيات تطبيقية**

1- توحيد نموذج التقييم المالي، وإدراج مؤشرات الأداء الموحدة في التقارير المالية السنوية للبنوك، لتسهيل فهم الصورة

للمستثمر.

2- تكثيف وضبط إجراءات المراجعة المحاسبية لعرض البيانات والتقارير.

3-الاستخدام الأمثل للموارد بكفاءة وفعالية.

آفاق الدراسة: يعد موضوع التقييم المالي للبنوك موضوعا واسعا ومهما يستوجب دراسته بعمق، ولا يمكن بأي حال من الأحوال أن نغطي كل جوانب الدراسة،و التي يمكن أن تكون مواضيع أبحاث أخرى في المستقبل، نقترح منها ما يلي:

- أهمية التشخيص المالي في رفع المردودية.
- دور التشخيص المالي في تحديد إستراتيجية البنك.
- تقييم الأداء المالي و دوره في إتخاذ القرارات النالية.

هذه الاقتراحات لابد ان تكون دراسات ميدانية دون نسيان الجانب النظري الذي هو بالغ الأهمية.

قائمة المراجع

المراجع والمصادر باللغة العربية

✓ **الكتب:**

1. الياس بن ساسي، يوسف قريشي،التسيير المالي، الجزء الاول، دار وائل للنشر، عمان، الطبعة2،2011.
2. نصرحمود مزنان فهد، اثر السياسات الاقتصادية في أداء المصارف التجارية، الطبعة الاولى، دار صفاء للنشر و التوزيع، عمان-الاردن،2009 .
3. ناصر دادي عدون، تقنيات مراقبه التسيير، الجزء الاول، الجزائر1990.
4. فائق جبر النجار، قياس كفاءة الاداء للمؤسسات المالية المصرفية الاسلامية، مجلة البنوك في الاردن، جمعية البنوك الاردنية، المجلد الخامس و العشرون، العدد الاول، عمان- الاردن،2006 .
5. منير ابراهيم هندي، الادارة المالية مدخل تحليلي معاصر، الطبعة السادسة، المكتب العربي الحديث، الاسكندرية –مصر 2004 .
6. مصطفى كمال السيد طايل، القرار الاستثماري في البنوك الاسلامية، مطبعة غباشي، طنطا-مصر ،2006 .
7. محمد علي إبراهيم العامري، الادارة المالية، الطبعة الاولى، دار المناهج للنشر و التوزيع، عمان الاردن،2007 .
8. محمد السيد أحمد السيد، التأثير المتبادل لمعدل كفاية رأس المال على الاداء المالي للبنوك، منشورات المنظمة العربية للتنمية الادارية، جامعة الدول العربية، 2020.
9. كمال الدين الدهراوي، تحليل القوائم المالية لاغراض الاستثمار، الطبعة الاولى، المكتب الجامعي الحديث، الاسكندرية- مصر،2006.
10. عدنان تايه النعيمي، أرشد فؤاد التميمي، الادارة المالية المتقدمة، دار اليازوري للنشر و التوزيع، عمان، الطبعة1، 2016.
11. سليمان ناصر، علاقة البنوك الاسلامية بالبنوك المركزية، مكتبة الريام، الجزائر، 2006.
12. حيدر يونس الموسوي، المصارف الاسلامية، أداؤها المالي وآثارها في سوق الاوراق المالية، دار اليازوري للنشر و التوزيع، عمان، 2017.

✓ **البحوث الجامعية المنشورة:**

1. إبراهيم محمود عبادة الحليم، مؤشرات الاداء في البنوك الاسلامية، أطروحة لنيل شهادة دكتوراه الفلسفة تخصص الاقتصاد و المصارف الاسلامية، جامعة اليرموك، الاردن ، 2007.
2. زيان سليم رمضان ،محفوظ احمد جودة، الاتجاهات المعاصرة في إدارة البنوك، الطبعة الثانية، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان-الاردن، 2003.
3. رفاع توفيق، محددات إختيار الهيكل التمويلي للمؤسسة، رسالة ماجستير في المالية، جامعة الجزائر، 2002 .

4. صلاح الدين السيسي، الإدارة العلمية للمصارف التجارية و فلسفة العمل المصرفي، الطبعة الاولى، دارالوسام للطباعة، لبنان، 1997.

5. عبد الله بن سليمان الباحثوث، الاثار الاقتصادية للتورق المصرفي المنظم، بحوث المؤتمر السنوي الرابع عشر للمؤسسات المالية الاسلامية، غرفة صناعة وتجارة دبي، الامارات العربية المتحدة، المجلد الرابع، 2002.

✓ **المقالات المنشورة:**

1. ردة خديجة، طاري محمد العربي، الأدوات المستخدمة في تحليل القائم المالية و أهميتها كآلية لتشخيص الوضع المالي للمؤسسات،جامعة مسيلة،2017.

2. خليفة الحاج، التشخيص المالي أداة لرسم الإستراتيجية المالية للمؤسسة، مداخلة في الملتقى الوطني الاول حول التشخيص المالي للمؤسسات الاقتصادية، جامعة مستغانم22/05/2012.

3. أمينة بن جدو، مسعود ميهوب، تقييم الأداء المالي في البنوك التجارية باستخدام النسب المالية، دراسة تحليلية للبنك الأمريكي، 2010 – 2019، مجلة الأصيل للبحوث الإقتصادية و الإدارية، المجلد4/العدد2/ديسمبر2020.

4. حسينة معاش، تقييم الاداء المالي للبنوك التجارية بالاعتماد على نموذج العائد على حقوق الملكية، Revue Maghrébine Management Des Organisations، العدد الاول، 2021 .

5. خالد محمد احمد الجابري، تقييم الأداء المالي للبنوك اليمنية دراسة مقارنة بين البنوك الإسلامية والبنوك التجارية، المجلة العلمية للدراسات التجارية و البيئةكلية التجارة بالإسماعيلية، المجلد السادس، العدد الثالث2015، جامعة قناة السويس، مصر.

6. حيدر يونس الموسو، تقييم مؤشرات الاداء المالي للمصارف التجارية، 2004-2009.

7. سمير عبد الرزاق الصرايري، قياس الأداء المالي للمصارف التجارية السعودية وتقييمها، مجلة بحوث إقتصادية عربية، العددان43-44/صيف/خريف2006.

8. شالور وسام، ملياني حكيم ، تقييم الأداء المالي للمصارف الإسلامية المطبقة لمعايير المحاسبة الاسلامية، مجلة العلوم الاقتصادية و التسيير و العلوم التجارية، جامعة سطيف1، العدد الاول، 2019، ص101-113.

9. عماري صليحة، بن ثابت علي، التقييم المالي للبنوك بإستخدام مؤشرات نظام التقييم المصرفي الأمريكي Camels ، دراسة حالة بنك الخليج الجزائر، مجلة العلوم الإنسانية لجامعة أم البواقي، المجلد 5، العدد2-ديسمبر2018.

10. محمود عبد السلام عمر، لجنة بازل بين التوجهات القديمة و الحديثة، مجلة الدراسات المالية و المصرفية، المجلد الرابع، العدد الاول،1996 .

11. مقاتل حمزة، بونيهي مريم، تقييم أداء البنوك الاسلامية مقارنة بأداء البنوك التقليدية بإستخدام نموذج CAMELS، مجلة البحوث في العلوم المالية و المحاسبة، العدد 01، 2021 ص180-199.

✓ **منشورات المؤسسة:**

1. جامعة قاصدي مرباح ورقلة –الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير، مخبر الجامعة، المؤسسة والتنمية المحلية المستدامة، الدليل المنهجي لإعداد البحوث العلمية (الأطروحة، المذكرة،المقال، التقرير) وفق طريقة IMRAD، طبعة 4، 2015.

✓ **المواقع الالكترونية:**

1. http ://www.alsalamalgeria.com
2. http://www.bna.dz

✓ **المراجع باللغة الأجنبية:**

1. Alain Marion, « Le Diagnostic», Edition Economica, Pais, 1993.

2. David,F. ,Concepts of trategic management,8th Edition, Prentice-hall,2001.

3. Eglen J-Y-,Micol.A.,Stolowy.H.,Pujol.A., « Les Mecanismes Financieres De L'entreprise », Edition Montchristien, E.J.A.

4. Levey Aldo, « Management Financiere De L'entreprise », Edition Economica, France.

5. Macmenamin. J. ,Financial Management ,First Edition ,Rutledge,1999.

6. Santomero,A , « Financial Innovation And Bank Risk Taking,Journal of economic behavior and organization,Vol.3,1998 .

الملاحق

الملحق 1 : ميزانية الأصول لبنك السلام 2016.

البيانات المالية

كما في 31 ديسمبر 2016

الميزانية بالاف الدينار الجزائري

الأصول	الإيضاح	2016	2015
1 الصندوق، البنك المركزي، الخزينة العمومية، مركز الصكوك البريدية	1.2	18 923 368	15 851 680
2 أصول مالية مملوكة لغرض التعامل			
3 أصول مالية جاهزة للبيع			
4 حسابات لدى الهيئات المالية	2.2	210 776	83 177
5 تمويل الزبائن	3.2	29 377 096	21 268 340
6 أصول مالية مملوكة إلى غاية الإستحقاق			
7 الضرائب الجارية-أصول	4.2	12 754	199 910
8 الضرائب المؤجلة-أصول	5.2	53 056	14 804
9 أصول أخرى	6.2	946 118	179 282
10 حسابات التسوية	7.2	152 581	182 070
11 المساهمات في الفروع، المؤسسات المشتركة أو الكيانات المشاركة	8.2	10 000	10 000
12 العقارات الموظّفة	9.2	357 065	
13 الأصول الثابتة المادية	10.2	3 000 787	2 697 882
14 الأصول الثابتة غير المادية	11.2	60 318	88 062
15 فارق الحيازة			
مجموع الأصول		**53 103 919**	**40 575 207**

الملحق 2 : ميزانية الخصوم لبنك السلام 2016

البيانات المالية

كما في 31 ديسمبر 2016

الميزانية بالاف الدينار الجزائري

الخصوم	الإيضاح	2016	2015
1 البنك المركزي			
2 التزامات تجاه الهيئات المالية			
3 التزامات تجاه الزبائن	12.2	29 084 236	19 407 756
4 التزامات ممثلة بورقة مالية	13.2	5 427 617	4 277 406
5 الضرائب الجارية- خصوم	14.2	316 882	47 661
6 الضرائب المؤجلة- خصوم			
7 خصوم أخرى	15.2	1 115 344	538 190
8 حسابات التسوية	16.2	1 179 441	1 472 579
9 مؤونات لتغطية المخاطر و الأعباء	17.2	226 481	226 000
10 إعانات التجهيز-إعانات أخرى للإستثمارات			
11 أموال لتغطية المخاطر المصرفية العامة	18.2	372 485	304 268
12 ديون تابعة			
13 رأس المال		10 000 000	10 000 000
14 علاوات مرتبطة برأس المال			
15 احتياطات		4 301 347	399 999
16 فارق التقييم			
17 فارق إعادة التقييم			
18 ترحيل من جديد (+/-)			3 599 991
19 نتيجة السنة المالية (+/-)		1 080 086	301 357
مجموع الخصوم		**53 103 919**	**40 575 207**

23

الملحق 3 : جدول حساب النتائج لبنك السلام 2016.

البيانات المالية

كما في 31 ديسمبر 2016

حساب النتائج بالاف الدينار الجزائري

		الإيضاح	2016	2015
1	+ أرباح و نواتج التشغيل	1.4	2 261 997	1 758 252
2	نصيب المودعين في الأرباح	2.4	205 547	125 930
3	+ عمولات (نواتج)	3.4	717 907	584 807
4	– عمولات (أعباء)	4.4	5 083	2 880
5	+/– أرباح أو خسائر صافية على الأصول المالية المملوكة لغرض التعامل			
6	+/– أرباح أو خسائر صافية على الأصول المالية المتاحة للبيع			
7	+ نواتج النشاطات الأخرى			35
8	– أعباء النشاطات الأخرى	5.4	78	
9	**الناتج البنكي**		**2 769 196**	**2 214 284**
10	– أعباء إستغلال عامة	6.4	1 365 471	915 333
11	– مخصصات للإهتلاكات و خسائر القيمة على الأصول الثابتة المادية و غير المادية	7.4	225 787	201 686
12	**الناتج الإجمالي للإستغلال**		**1 177 938**	**1 097 265**
13	– مخصصات المؤونات، و خسائر القيمة و المستحقات غير القابلة للإسترداد	8.4	344 379	803 866
14	+ إسترجاعات المؤونات، خسائر القيمة و إسترداد على الحسابات الدائنة المهتلكة	9.4	668 725	183 981
15	**ناتج الإستغلال**		**1 502 284**	**477 380**
16	+/– أرباح أو خسائر صافية على أصول مالية أخرى			
17	+ العناصر غير العادية (نواتج)	10.4	3 102	
18	– العناصر غير العادية (أعباء)			
19	**ناتج قبل الضريبة**		**1 505 386**	**477 380**
20	– ضرائب على النتائج و ما يماثلها	11.4	425 300	176 023
21	**الناتج الصافي للسنة المالية**	**12.4**	**1 080 086**	**301 357**

25

الملحق 4 : ميزانية الأصول لبنك السلام 2017 2018.

البيانات المالية 2018

أعدت البيانات المالية بألاف الدينار الجزائري حسب متطلبات الإفصاح الصادرة عن البنك المركزي
(1 دولار = 115.19 دج بتاريخ 2017/12/31)

الميزانية بألاف الدينار الجزائري

	الأصول	الايضاح	2018	2017
1	الصندوق، البنك المركزي، الخزينة العمومية، مركز الصكوك البريدية	1.2	27 980 262	34 846 456
2	اصول مالية مملوكة لغرض التعامل			
3	أصول مالية جاهزة للبيع			
4	حسابات جارية لدى الهيئات المالية	2.2	276 872	848 213
5	تمويل الزبائن	3.2	75 339 606	45 454 481
6	أصول مالية مملوكة إلى غاية الإستحقاق			
7	الضرائب الجارية-أصول	4.2	31 254	26 386
8	الضرائب المؤجلة-أصول	5.2	123 897	61 730
9	أصول أخرى	6.2	1 185 225	335 675
10	حسابات التسوية	7.2	394 440	262 280
11	المساهمات في الفروع، المؤسسات المشتركة او الكيانات	8.2	12 000	12 000
12	العقارات الموظفة	9.2	739 902	576 558
13	الأصول الثابتة المادية	10.2	3 939 365	3 315 923
14	الأصول الثابتة غير المادية	11.2	86 236	35 627
15	فارق الحيازة			
	مجموع الأصول		110 109 059	85 775 329

40

الملحق 5 : ميزانية الخصوم لبنك السلام 2017-2018

البيانات المالية 2018

الميزانية بآلاف الدينار الجزائري

	الخصوم	الايضاح	2018	2017
1	البنك المركزي			
2	التزامات تجاه الهيئات المالية	12.2	53 031	15 996
3	التزامات تجاه الزبائن	13.2	70 615 294	53 717 182
4	التزامات ممثلة بورقة مالية	14.2	14 816 207	10 925 029
5	الضرائب الجارية-خصوم	15.2	746 507	136 039
6	الضرائب المؤجلة-خصوم			
7	خصوم أخرى	16.2	1 817 870	1 407 383
8	حسابات التسوية	17.2	3 501 519	2 385 541
9	مؤونات لتغطية المخاطر والأعباء	18.2	308 180	74 375
10	إعانات التجهيز-إعانات أخرى للاستثمارات			
11	أموال لتغطية المخاطر المصرفية العامة	19.2	945 502	551 105
12	ديون تابعة			
13	رأس المال		10 000 000	10 000 000
14	علاوات مرتبطة برأس المال			
15	احتياطات	20.2	4 820 009	5 381 433
16	فارق التقييم			
17	فارق إعادة التقييم			
18	ترحيل من جديد (+/-)	21.2	66 925	-
19	نتيجة السنة المالية (+/-)		2 418 015	1 181 246
	مجموع الخصوم		**110 109 059**	**85 775 329**

خارج الميزانية بآلاف الدينار الجزائري

	الالتزامات	الايضاح	2018	2017
أ	**التزامات ممنوحة**			
1	التزامات التمويل لصالح الهيئات المالية			
2	التزامات التمويل لصالح الزبائن	1.3	25 691 174	23 498 892
3	التزامات ضمان يأمر من الهيئات المالية			
4	التزامات ضمان يأمر من الزبائن	2.3	6 652 933	6 399 363
5	التزامات أخرى ممنوحة			
ب	**التزامات محصل عليها**			
6	التزامات التمويل المحصل عليها من الهيئات المالية			
7	التزامات الضمان المحصل عليها من الهيئات المالية	3.3	4 074 746	4 466 769
8	التزامات اخرى محصل عليها	4.3	49 851 715	32 417 578

41

الملحق 6 : جدول حساب النتائج لبنك السلام 2017-2018

البيانات المالية 2018

حساب النتائج بآلاف الدينار الجزائري

		الإيضاح	2018	2017
1	+ أرباح ونواتج التشغيل	1.4	5 446 523	5 329 013
2	- نصيب المودعين في الأرباح	2.4	595 517	297 918
3	+ عمولات (نواتج)	1.4	2 081 278	947 052
4	-عمولات (أعباء)	2.4	9 130	6 140
5	+/-أرباح أو خسائر صافية على الأصول المالية المملوكة لغرض التعامل			
6	+/-أرباح أو خسائر صافية على الأصول المالية المتاحة للبيع			
7	+ نواتج النشاطات الأخرى	1.4	92 504	17 520
8	- أعباء النشاطات الأخرى			
9	**الناتج البنكي**		**7 015 658**	**5 989 527**
10	- أعباء استغلال عامة	3.4	2 270 923	1 561 925
11	- مخصصات للاهتلاكات وخسائر القيمة على الأصول الثابتة المادية وغير المادية	4.4	276 733	257 544
12	**الناتج الإجمالي للاستغلال**		**4 468 002**	**2 170 058**
13	- مخصصات المؤونات، خسائر القيمة والمستحقات غير الثابتة للاسترداد	5.4	1 197 266	1 026 456
14	+استرجاعات المؤونات، خسائر القيمة واسترداد على الحسابات الدائنة المهتلكة	6.4	65 230	484 283
15	**نتائج الاستغلال**		**3 335 966**	**1 627 885**
16	+/-أرباح أو خسائر صافية على أصول مالية اخرى			
17	+ العناصر غير العادية (نواتج)			
18	- العناصر غير العادية (أعباء)			
19	**نتائج قبل الضريبة**		**3 335 966**	**1 627 885**
20	- ضرائب على النتائج وما يماثلها	7.4	917 951	446 639
21	**النتيجة الصافي للسنة المالية**	**8.4**	**2 418 015**	**1 181 246**

42

الملحق 7 : ميزانية الأصول لبنك السلام 2019 2020.

البيانات المالية 2020

الميزانية بآلاف الدينار الجزائري

الأصول	الإيضاح	2020	2019
1 الصندوق، البنك المركزي، الخزينة العمومية، مركز الصكوك البريدية	1.2	53 600 804	27 584 242
2 أصول مالية مملوكة لغرض التعامل			
3 أصول مالية جاهزة للبيع			
4 تمويل الهيئات المالية	2.2	259 466	515 459
5 تمويل الزبائن	3.2	101 771 998	95 582 580
6 أصول مالية مملوكة إلى غاية الإستحقاق			
7 الضرائب الجارية–أصول	4.2	202 282	40 968
8 الضرائب المؤجلة–أصول	5.2	92 713	76 542
9 أصول أخرى	6.2	19 932	1 008 461
10 حسابات التسوية	7.2	533 823	512 999
11 المساهمات في الفروع، المؤسسات المشتركة أو الكيانات المشاركة	8.2	12 000	12 000
12 العقارات الموظّفة	9.2	1 069 994	714 078
13 الأصول الثابتة المادية	10.2	4 787 914	4 747 742
14 الأصول الثابتة غير المادية	11.2	274 850	223 896
15 فارق الحيازة			
مجموع الأصول		162 625 776	131 018 967

تعتبر الإيضاحات المرفقة جزءا من هذه البيانات المالية

30

الملحق 8 : ميزانية الخصوم لبنك السلام 2019 2020.

البيانات المالية 2020

الميزانية بالاف الدينار الجزائري

الخصوم	الإيضاح	2020	2019
1 البنك المركزي			
2 ودائع الهيئات المالية	12.2	69 462	116 778
3 ودائع الزبائن	13.2	110 488 355	84 671 904
4 سندات الاستثمار	14.2	22 759 613	19 119 923
5 الضرائب الجارية- خصوم	15.2	191 328	686 076
6 الضرائب المؤجلة- خصوم			
7 خصوم أخرى	16.2	5 645 762	2 527 178
8 حسابات التسوية	17.2	2 733 972	3 207 078
9 مؤونات لتغطية المخاطر و الأعباء	18.2	317 626	354 911
10 إعانات التجهيز-إعانات أخرى للإستثمارات			
11 أموال لتغطية المخاطر المصرفية العامة	19.2	1 519 418	1 322 918
12 ديون تابعة			
13 رأس المال	20.2	15 000 000	15 000 000
14 علاوات مرتبطة برأس المال			
15 احتياطيات	21.2	1 331 052	904 791
16 فارق التقييم			
17 فارق إعادة التقييم			
18 ترحيل من جديد (+/-)	22.2	-500 000	-900 000
19 نتيجة السنة المالية (+/-)		3 069 188	4 007 410
مجموع الخصوم		**162 625 776**	**131 018 967**

تعتبر الإيضاحات المرفقة جزءا من هذه البيانات المالية

31

الملحق 9 : جدول حساب النتائج لبنك السلام 2019 2020 .

البيانات المالية 2020

حساب النتائج بآلاف الدينار الجزائري

		الإيضاح	2020	2019
1	+ أرباح من التمويل	1.4	7 668 998	7 592 667
2	نصيب المودعين في الأرباح	2.4	1 358 344	1 064 986
3	+ عمولات (نواتج)	1.4	1 463 478	2 826 854
4	– عمولات (أعباء)	2.4	99 652	217 008
5	+/– أرباح أو خسائر صافية على الأصول المالية المملوكة لغرض التعامل			
6	+/– أرباح أو خسائر صافية على الأصول المالية المتاحة للبيع			
7	+ نواتج النشاطات الأخرى	1.4	26 629	89 386
8	– أعباء النشاطات الأخرى			
9	**الناتج البنكي**		**7 701 109**	**9 226 913**
10	– أعباء إستغلال عامة	3.4	2 372 872	2 628 798
11	– مخصصات للإهتلاكات و خسائر القيمة على الأصول الثابتة المادية و غير المادية	4.4	395 015	312 367
12	**الناتج الإجمالي للإستغلال**		**4 933 222**	**6 285 748**
13	– مخصصات المؤونات، و خسائر القيمة و المستحقات غير القابلة للإسترداد	5.4	1 122 593	1 167 153
14	+ إسترجاعات المؤونات، خسائر القيمة و إسترداد على الحسابات الدائنة المهتلكة		339 722	228 080
15	**ناتج الإستغلال**		**4 150 351**	**5 346 675**
16	+/– أرباح أو خسائر صافية على أصول مالية أخرى	7.4	5	11 031
17	+ العناصر غير العادية (نواتج)	8.4	3 781	93 717
18	– العناصر غير العادية (أعباء)			
19	**ناتج قبل الضريبة**		**4 154 137**	**5 451 423**
20	– ضرائب على النتائج و ما يماثلها	9.4	1 084 949	1 444 013
21	**الناتج الصافي للسنة المالية ***	**10.4**	**3 069 188**	**4 007 410**

*** بما فيه أرباح مجنبة بمبلغ 26 011 ألف دينار جزائري**

تعتبر الإيضاحات المرفقة جزءا من هذه البيانات المالية

33

الملحق 10 : ميزانية الأصول والخصوم للبنك الوطني الشعبي للسنوات 2016 2017 2018.

البيانات المالية

1.الميزانية (بآلاف الدينار الجزائري)

الأصول	ديسمبر 2016	ديسمبر 2017	ديسمبر 2018
الصندوق، البنك المركزي، الخزينة العمومية، مركز الصكوك البريدية	305 734 845	298 863 421	337 316 817
أصول مالية مملوكة لغرض التعامل	238	250	270
أصول مالية جاهزة للبيع	788 082 331	265 053 415	379 543 232
سلفيات و حقوق على الهيئات المالية	166 797 057	277 338 267	407 271 144
سلفيات و حقوق على الزبائن	1 384 912 137	1 622 181 004	1 806 662 078
أصول مالية مملوكة إلى غاية الاستحقاق	14 043 819	194 043 819	14 043 819
الضرائب الحالية - الأصول	10 929 186	11 176 286	10 145 906
الضرائب المؤجلة - الأصول	715 320	611 969	691 309
أصول أخرى	78 034 835	38 681 034	28 926 710
حسابات التسوية	49 986 094	75 010 175	51 160 554
اشتراكات في الفروع، المؤسسات المشتركة و الشركاء	22 813 283	23 741 477	23 761 261
عقارات استثمارية	-	-	-
الأصول الثابتة المادية	21 150 516	21 791 299	22 680 606
الأصول الثابتة غير المادية	171 517	140 856	95 644
فارق الحيازة			
	2 843 371 178	**2 828 633 272**	**3 082 299 350**

25

البيانات المالية

الخصوم	ديسمبر 2016	ديسمبر 2017	ديسمبر 2018
البنك المركزي	340 355 168	-	-
ديون تجاه الهيئات المالية	195 741 959	158 992 098	243 452 166
ديون تجاه الزبائن	1 673 844 881	1 834 455 739	1 982 925 888
ديون ممثلة بورقة مالية	14 245 846	16 428 533	18 685 076
الضرائب الجارية - خصوم	12 418 096	11 273 229	14 282 865
الضرائب المؤجلة - خصوم	535 633	536 812	537 377
خصوم أخرى	140 671 583	110 962 924	117 077 585
حسابات التسوية	79 065 313	104 668 088	70 894 144
مؤونات لتغطية المخاطر و الأعباء	38 172 236	30 045 156	30 088 761
إعانات التجهيز-إعانات أخرى للاستثمارات	-		
أموال لتغطية المخاطر المصرفية العامة	92 063 068	102 041 054	108 112 786
ديون تابعة	14 000 000	194 000 000	208 002 425
رأس المال	41 600 000	41 600 000	150 000 000
علاوات مرتبطة برأس المال	-	-	
الاحتياطات	155 567 323	178 987 219	90 573 966
فارق التقييم	(-) 6 155 252	(-) 5 169 755	(-) 7 991 301
فارق إعادة التقييم	14 122 289	14 122 289	14 122 289
(+/-) ترحيل من جديد	5 703 139	5 703 139	5 703 139
(+/-) نتيجة السنة المالية	31 419 896	29 986 747	35 832 184
مجموع الخصوم	**2 843 371 178**	**2 828 633 272**	**3 082 299 350**

26

الملحق 11 : جدول حساب النتائج للبنك الوطني الشعبي للسنوات 2016 2017 2018.

3. حساب النتائج (بآلاف الدينار الجزائري)

الالتزامات	ديسمبر 2016	ديسمبر 2017	ديسمبر 2018
+ فوائد و نواتج مماثلة	129 177 236	115 094 180	138 968 599
- فوائد وأعباء مماثلة	(-) 27 955 586	(-)39 130 790	(-)46 126 936
+ عمولات (نواتج)	2 685 271	2 107 888	2 111 057
- عمولات (أعباء)	(-) 81 443	(-)42 708	(-)56 129

+/- أرباح أو خسائر صافية على الأصول المالية المملوكة لغرض التعامل	35	14	50
+/- أرباح أو خسائر صافية على الأصول المالية المتاحة للبيع	(-) 468 723	16 994	571 993
+ نواتج النشاطات الأخرى	214 322	236 245	236 307
- رسوم للأنشطة الأخرى	(-) 12 287	0	
صافي الدخل المصرفي	**103 558 825**	**78 281 823**	**95 704 941**
- أعباء استغلال عامة	(-) 22 787 304	(-) 21 334 309	(-) 20 548 066
- مخصصات للاهتلاكات وخسائر القيمة على الأصول الثابتة المادية وغيرالمادية	(-) 1 415 820	(-) 1 550 437	(-) 1 556 861
الناتج الإجمالي للاستغلال	**79 355 701**	**55 397 077**	**73 600 014**
- مخصصات المؤونات، خسائر القيمة والمستحقات غير القابلة للاسترداد	(-) 56 431 055	(-) 45 735 249	(-) 45 566 838
+ استرجاعات المؤونات، خسائر القيمة واسترداد على الحسابات الدائنة المهتلكة	20 965 730	31 702 679	22 003 097
ناتج الاستغلال	**43 890 376**	**41 364 507**	**50 036 273**
+/- أرباح أو خسائر صافية على أصول مالية أخرى	-	-	-
+ العناصر غير العادية (نواتج)	-	-	-
- العناصر غير العادية (أعباء)	-	-	-
ناتج قبل الضريبة	**43 890 376**	**41 364 507**	**50 036 273**
ضرائب على النتائج وما يماثلها	(-) 12 470 480	(-) 11 377 760	(-) 14 204 089
الناتج الصافي للسنة المالية	**31 419 896**	**29 986 747**	**35 832 184**

الملحق 12 : ميزانية الأصول و الخصوم للبنك الوطني الشعبي للسنوات2019-2020

1.6. الميزانية (بالاف الدينار الجزائري)

الأصول	2020	2019
الصندوق، البنك المركزي، الخزينة العمومية، مركز الصكوك البريدية	204 207 936	431 208 241
أصول مالية مملوكة لغرض التعامل	248	256
أصول مالية جاهزة للبيع	413 426 493	406 162 203
سلفيات و حقوق على الهيئات المالية	523 239 376	419 512 117
سلفيات و حقوق على الزبائن	2 117 718 812	2 044 508 426
أصول مالية مملوكة إلى غاية الاستحقاق	14 043 820	14 043 819
الضرائب الحالية - الأصول	8 428 662	12 854 579
الضرائب المؤجلة - الأصول	1 008 872	751 736
أصول أخرى	47 818 018	56 972 992
حسابات التسوية	55 834 995	55 562 832
اشتراكات في الفروع، المؤسسات المشتركة و الشركاء	31 488 186	27 620 374
عقارات استثمارية		
الأصول الثابتة المادية	22 961 112	22 698 704
الأصول الثابتة غير المادية	94 342	86 689
فارق الحيازة	-	-
اجمالي الأصول	**3 440 270 872**	**3 491 982 968**

الأصول	2020	2019
البنك المركزي	50 000 000	-
ديون تجاه الهيئات المالية	564 645 009	454 327 409
ديون تجاه الزبائن	1 901 513 860	2 103 524 686
ديون ممثلة بورقة مالية	28 606 720	22 641 228
الضرائب الجارية - خصوم	5 357 323	9 365 385
الضرائب المؤجلة - خصوم	537 553	537 603
خصوم أخرى	109 956 773	139 136 132
حسابات التسوية	101 736 450	103 619 975
مؤونات لتغطية المخاطر و الأعباء	33 705 906	32 089 934
إعانات التجهيز-إعانات أخرى للاستثمارات		
أموال لتغطية المخاطر المصرفية العامة	117 796 216	119 836 510
ديون تابعة	205 672 488	207 485 319
رأس المال	150 000 000	150 000 000
علاوات مرتبطة برأس المال		
الاحتياطات	123 470 345	114 406 150
فارق التقييم	4 404 218	(3 876 986)
فارق إعادة التقييم	14 117 206	14 122 289
(+/-) ترحيل من جديد	5 703 139	5 703 139
(+/-) نتيجة السنة المالية	23 047 665	19 064 195
مجموع الخصوم	**3 440 270 872**	**3 491 982 968**

الملحق 13 : جدول حساب النتائج للبنك الوطني الشعبي للسنوات 2019 2020.

3.6. حسابات النتائج (بالاف الدينار الجزائري)

الأصول	2020	2019
+ فوائد و نواتج مماثلة	134 401 409	139 568 406
- فوائد وأعباء مماثلة	- 53 050 438	- 48 691 575
+ عمولات (نواتج)	2 241 709	2 153 578
- عمولات (اعباء)	- 26 690	- 16 502

+/- أرباح أو خسائر صافية على الأصول المالية المملوكة لغرض التعامل	1	1
+/- أرباح أو خسائر صافية على الأصول المالية المتاحة للبيع	723 344	723 344
+ نواتج النشاطات الأخرى	339 396	339 396
- رسوم للأنشطة الأخرى	-	-
صافي الدخل المصرفي	**94 076 648**	**94 076 648**
- أعباء استغلال عامة	- 21 756 434	- 21 756 434
- مخصصات للاهتلاكات وخسائر القيمة على الأصول الثابتة المادية وغيرالمادية	- 1 529 067	- 1 529 067
الناتج الإجمالي للاستغلال	**70 791 147**	**70 791 147**
- مخصصات المؤونات، خسائر القيمة والمستحقات غير القابلة للاسترداد	- 87 266 334	- 87 266 334
+ استرجاعات المؤونات، خسائر القيمة واسترداد على الحسابات الدائنة المهتلكة	44 844 566	44 844 566
ناتج الاستغلال	**28 369 379**	**28 369 379**
+/- أرباح أو خسائر صافية على أصول مالية أخرى		
+ العناصر غير العادية (نواتج)		
- العناصر غير العادية (أعباء)		
ناتج قبل الضريبة	**28 369 379**	**28 369 379**
ضرائب على النتائج وما يماثلها	- 9 305 185	- 9 305 185
الناتج الصافي للسنة المالية	**19 064 194**	**19 064 194**

الفهرس

الفهرس	الصفحة
الإهداء	III
شكر وتقدير	IV
الملخص	V
قائمة المحتويات	VI
قائمة الجداول	VII
قائمة الأشكال	VII
قائمة الملاحق	VII
مقدمة	أ– ت
الفصل الأول: الأدبيات النظرية للتشخيص المالي و تقييم الأداء المالي	
تمهيد	2
المبحث الأول: مفاهيم حول التشخيص المالي و تقييم الأداء المالي	3
المطلب الأول: ماهية التشخيص المالي	3
الفرع الأول: تعريف التشخيص المالي	3
الفرع الثاني: أهمية التشخيص المالي	4
الفرع الثالث:أهداف التشخيص المالي	4
الفرع الرابع:خطوات التشخيص المالي	5
الفرع الخامس:طرق التشخيص المالي	5
الفرع السادس:أدوات التشخيص المالي	7
الفرع السابع:المقومات الأساسية للتشخيص المالي	8
المطلب الثاني: الأداء المالي للبنوك التقليدية والاسلامية	9
الفرع الأول: الأداء المالي	9
الفرع الثاني: مؤشرات تقييم الاداء المالي للبنوك	10
المطلب الثالث: علاقة التشخيص المالي بتقييم الاداء المالي	14
المبحث الثاني: دراسات سابقة حول الأداء المالي و تقييم الأداء المالي	16
المطلب الأول: عرض الدراسات السابقة	16
الفرع الاول:الدراسات العربية	16
الفرع الثاني: الدراسات الاجنبية	21
المطلب الثاني: موقع الدراسات السابقة مع الدراسة الحالية	28
خلاصة الفصل الاول	26

الفصل الثاني: تقييم الأداء المالي لبنك السلام الجزائر و البنك الوطني الجزائري بإستخدام نموذج العائد على حقوق الملكية	
تمهيد	**28**
المبحث الأول: طريقة أدوات الدراسة	**29**
المطلب الأول: عينة الدراسة ومتغيراتها	**29**
الفرع الأول: تقديم عينة الدراسة	**29**
الفرع الثاني: متغيرات الدراسة	**34**
المطلب الثاني: أدوات الدراسة	**34**
الفرع الاول:الادوات المستخدمة في جمع المعطيات	**34**
الفرع الثاني:الاسلوب المتبع في تحليل النتائج	**35**
المبحث الثاني: عرض لنتائج الدراسة ومناقشتها	**35**
المطلب الأول: عرض نتائج الدراسة المتحصل عليهافي بنك السلام الجزائر وبنك الوطني الجزائري	**35**
المطلب الثاني: مناقشة النتائج المتوصل اليها	**42**
خلاصة الفصل	**45**
خاتمة	**47**
المراجع والمصادر	**50**
الملاحق	**54**
الفهرس	**68**